مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٦١٩

الاثنين ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد نيبنزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستوريفا
	بولندا	السيد رادومسكي
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1928166 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وينضم السيد غريفيث إلى هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد غريفيث

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي اليوم كي أحيط المجلس علما مرة أخرى بشأن الحالة في اليمن.

استنادا إلى الوقائع المعروضة علينا، سأقول اليوم إنه لا مجال لإضاعة الوقت بل علينا أن نمضي قدما بتصميم وعلى نحو هادف بغية التوصل إلى حل سياسي لإنهاء النزاع في اليمن. وفي آخر إحاطة قدمتها إلى المجلس (انظر S/PV.8598)، أطلقت نفس هذا النداء. وإذا كان ثمة دلالة للحقائق المعروضة علينا الآن، فإنها تجعل ذلك النداء أكثر إلحاحا.

فما هي الأسباب الكامنة وراء هذا النداء. إن السبب الأول هو التصعيد العسكري المثير للقلق. فثمة تداعيات تتجاوز حدود المنطقة للهجوم الذي وقع على مرافق شركة أرامكو في المملكة العربية السعودية صباح يوم السبت، الموافق ١٤ أيلول/سبتمبر، والذي تسبب في توقف إنتاج المملكة من النفط الخام بشكل كبير. وأكرر بيان الأمين العام الذي أدان فيه ذلك الهجوم. وعلى الأقل، فإن عملا من هذا القبيل ينطوي على خطر الزج اليمن في أتون صراع إقليمي لسبب واحد مؤكد في نظرنا، ألا وهو، أن هذا الحادث البالغ الخطورة يزيد كثيرا من احتمالات نشوب نزاع إقليمي ويقلل بشدة من فرص التقارب. وبسبب ارتباط اليمن بطريقة أو أخرى بذلك الاحتمال، فإن هذا الأمر لا خير فيه بالمرة لليمن.

وبصراحة، فإن هذا الأمر مروع وهو احتمال يتناقض تماما مع الحوارات المفصلة الكثيرة التي أجريتها خلال الأسابيع الأخيرة مع أشخاص في اليمن وفي المنطقة وخارجها والتي كشفت عن وجود تأييد لأن تتخذ الأطراف مجموعة من الخطوات نحو التهدئة. وليس من الواضح تماما الجهة التي تقف وراء الهجوم، بيد أن إعلان جماعة أنصار الله عن مسؤوليتها أمر سيئ بما فيه الكفاية. وأيا كان ما يمكن أن نكتشفه بخصوص هذا الهجوم، فإنه علامة مؤكدة على أن اليمن يسير على ما يبدو في اتجاه يبعده عن السلام الذي نسعى إليه جميعا. وفي كل يوم تستمر فيه الحرب، يزيد الخطر على الاستقرار الإقليمي، كما رأينا. ويتعين علينا اتخاذ خطوة جريئة.

إنه لا محالة أمر بغيض دائما أن يقرر المرء لفت الانتباه إلى حدث واحد في حرب عنيفة ومعقدة وواسعة النطاق كتلك التي نواجهها في اليمن. ولكننا نفعل ذلك، كما أفعل في هذه المناسبة، لبيان أهوال الحرب ولأخاطب بذلك الضمير الجماعي، مع التركيز على الإرهاب الذي يواجهه عامة الناس في اليمن يوميا.

لقد أدى الهجوم على ذمار في ١ أيلول/سبتمبر إلى مقتل حوالي ١١٠ أشخاص وجرح ٤٣ آخرين. ولم يخرج سالما من

الهجوم على ذلك المبنى سوى قلة قليلة. وأنا أعي تماما الأسباب التي قُدمت بخصوص ذلك الهجوم. وبطبيعة الحال، أنا لا أهدف هنا إلى الحكم على ذلك القرار، ولكن الهجوم نفسه يُذكرنا مع ذلك وبوضوح تام بكل ما نريد أن نضع حدا له. والأعمال التي وصفتها تجعل إحلال السلام أصعب، بل وضروري بقدر أكبر.

والسبب الثاني لندائي هو الحالة في الجنوب. فالأحداث هناك تشي بهدوء غريب. وما زالت مدينة عدن تخضع بصفة عامة لسيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي. وفي أبين المجاورة، تواجه القوات التابعة للمجلس قوات حكومة اليمن. وفي شبوة، إلى الشرق والشمال، أمكن التوصل إلى تهدئة غير مستقرة. وقد تحركت قوات من الجبهات الأخرى لدعم الجانب الموالي لها في هذه الأزمة الخطيرة. وتزعزع هذه التحركات، بدورها، الاستقرار على تلك الجبهات الأخرى وتشجع على خوض غمار مغامرات عسكرية جديدة.

ولا يوجد بالفعل أي شيء طيب يمكن أن يقال بشأن هذا الأمر بخلاف الهدوء الذي أشرت إليه. ويثلج صدري، بالطبع، الدعوات إلى السلام الصادرة عن جماعات أخرى في المحافظات الجنوبية لا تريد أن تتكرر الأحداث التي شهدتها عدن ولا أن تمتد إلى أماكن أخرى. ومع ذلك، فإن خطر حدوث المزيد من التشرذم والعنف والتشرد حقيقي. فمركز القوات وإعادة تسليحها يجعلان من هم أكثر تفاؤلا من بيننا حذرين في الحكم على الأمور. وأدين، كما فعلت في الشهر الماضي أمام المجلس، مساعي المجلس الانتقالي الجنوبي غير المقبولة للسيطرة على مؤسسات الدولة بالقوة. فقيام مؤسسات الدولة بوظائفها أمر ضروري ويجب أن يسود.

وفي جدة، تركز المملكة العربية السعودية بشدة على التوسط لإيجاد حل. وقد ناقشنا ذلك خلال الاجتماع الأخير للمجلس بشأن هذه المسألة في ٢٠ آب/أغسطس. وأتمنى للمملكة كل نجاح. وكما قلت في ذلك الوقت، فإن المملكة هي الوسيط الذي لا غنى عنه وهي تضفي، صراحة، معنى حقيقيا على عبارة أن نجاحها سيكون نجاحا لنا. وأرحب بحضور وفدين يمثلان حكومة اليمن، تحت قيادة الرئيس هادي منصور، والمجلس الانتقالي الجنوبي في جدة. وأتصور وأعلم أن مجلس الأمن يشاطرني تمنياتي للسعوديين وقيادتهم وللوفدين بكل نجاح في جهودهم الحاسمة الرامية إلى التقليل من هذا الخطر على وجود اليمن ذاته.

وكما قال كثيرون من قبل، فإن الرسالة الدائمة والمدوية التي تبعث بها التطورات في الجنوب هي بمثابة نداء واضح بشأن الحاجة الملحة لإنهاء النزاع في اليمن ككل. وكما أبلغني الرئيس هادي في الشهر الماضي، يتعين علينا إحراز تقدم بصورة عاجلة إذا كنا نريد ألا يتسع نطاق الحرب أكثر من ذلك. وببساطة، لا يوجد أي حجة أو خيار ولا استخدام أفضل لطاقتنا الآن من المشاركة في هذا المسعى. ومن ثم، نرى أن الحرب لا تستمر في تدمير حياة وسبل عيش الرجال والنساء في اليمن فحسب، بل إنها تهدد أيضا بأن تتفاقم لتتحول إلى شيء يهدد وجود اليمن ذاته. ولذلك، يجب أن نتحرك لوضع حد لها وإنهائها في القريب العاجل.

ورغم هذه الصورة القاتمة للغاية على نحو لا يمكن إنكاره، فقد شهدنا بعض التقدم المحدود في هذا الشهر. فمنذ إحاطتي الأخيرة، اتخذ الطرفان مزيدا من الخطوات صوب تنفيذ اتفاق ستوكهولم. وفي يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر، عقد الطرفان الاجتماع السادس المشترك للجنة تنسيق إعادة الانتشار في البحر الأحمر لمناقشة تعزيز وقف إطلاق النار وفض الاشتباك على الخطوط الأمامية وتنفيذ خطة لإعادة نشر القوات. وعُقد الاجتماع في ظل أجواء إيجابية وعملية للغاية وأعرب عن امتناني لقيادات الطرفين الذين جعلوا ذلك ممكنا ولممثلي الجانبين الذين حضورا على ظهر تلك السفينة.

ويسرني أن أقول إن اتفاق وقف إطلاق النار الثلاثي وآلية تخفيف التوتر ساريان ويعملان بصورة جيدة وأنه جرى بالفعل

إنشاء مركز للعمليات المشتركة وأنه يمارس مهامه منذ أسبوع كامل. وتتيح تلك الآلية، التي ربما يكون إنشاؤها متأخرا، زيادة الاتصالات بين الطرفين حيث يوجد موظفو اتصال بأشخاصهم على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع وهم على اتصال بالقادة في الميدان لمنع التصعيد العسكري. إن الآلية الثلاثية هي في الواقع – ومرة أخرى قد تأخرت كثيراً – أول مبادرة عملية مشتركة منذ إبرام اتفاق ستوكهولم. إنها آلية عملية من حيث التأثير الفوري والواضح على الطريقة التي تعمل بها الأطراف في الحديدة.

لقد طلب الطرفان هذه الآلية، باعتبارها جزءاً من جهودهما لدعم وقف إطلاق النار. وأنا متأكد من أنها ستساعد على إنقاذ الأرواح. لقد رأينا بالفعل انخفاضًا في عدد الحوادث في الحديدة خلال الأسبوع الماضي. ولذلك أشعر بالتشجيع من رغبة الأطراف في تنفيذ المزيد من التدابير، بما في ذلك الاجتماعات المنتظمة لمكاتب الاتصال التي ذكرتها واجتماعاتها في مواقع محددة على طول الخطوط الأمامية في الحديدة، وكذلك فتح ممرات إنسانية هامة. إن الانخفاض المستمر في العنف، والذي ما زال مثيراً للجدل إلى حد ما في بعض العقول، ولكن ليس في عقولنا نحن، هو أحد الإنجازات الرئيسية لاتفاق الحديدة حتى الآن. أرحب بتلك الخطوات الملموسة لتعزيز ذلك وتحسين إمكانية الوصول للمساعدات الإنسانية حتي يتم إيصالها. يجب أن نتذكر أن اتفاق الحديدة يظل اتفاقا إنسانيا. وستظل هذه الأهداف الرئيسية للاتفاق الذي تم التوصل إليه في ستوكهولم في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وكذلك وفقاً لتحليل مفصل في الاجتماع الأخير للجنة تنسيق إعادة الانتشار للقضايا المحيطة بالمرحلة الأولى لعمليات إعادة الانتشار التي كنا ننتظر جميعاً لنرى حدوثها منذ عدة أشهر وعلى أساس اقتراح قدمته إلى اللجنة، فإن أمام الأطراف الآن اقتراحا منقحا يقوم على أساس المناقشات لدراستها العاجلة من قبل الأطراف بغية السماح بإجراء عمليات إعادة التوزيع هذه. ونتوقع ردها بحلول ٢٠ أيلول/سبتمبر. أناشد الأطراف أن يكون ردها إيجابيا.

إن اتفاق الحديدة يمضي قدماً – ربما ببطء، ويأتي بالتأكيد متأخراً، ولكنه ذو هدف. أملي هو أن نستمر في إجراء تحسينات في وقف إطلاق النار ومنع أية هجمات كبيرة في المحافظة. وهذا هو بيت القصيد في ذلك الاتفاق. في الوقت نفسه، لدى الأطراف الآن في أيديها القرارات المتعلقة بعمليات إعادة الانتشار.

كما سمعنا – وكما كان المجلس مشاركاً بالتأكيد – أود أن أهنئ الرئيس الجديد لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة والرئيس الجديد للجنة تنسيق إعادة الانتشار، صديقي العزيز وزميلي الفريق أبهيجيت غوها. لا أستطيع أن أفكر في أي شخص أفضل تأهيلاً لهذا الدور الصعب والمضني والهام. أتمنى له كل النجاح في منصبه. وبالطبع أمنحه دعمي الكامل. كما أود أن أعرب عن امتناني لزملائي في بعثة اتفاق الحديدة الذين يواصلون العمل في ظل ظروف بالغة الصعوبة وحافظوا على ذات مستوى الاهتمام والانخراط والسرعة خلال الفترة ما بين رحيل اللواء لولسغارد والوصول الوشيك للفريق غوها، وأعيد تأكيد امتناني لهم.

ليس لدي الكثير لأقوله اليوم عن العناصر الأخرى للاتفاق الذي تم التوصل إليه في السويد. لم أر أية منجزات في إطلاق سراح السجناء – وهو الأمر الذي ازداد مأساوية بالنظر إلى الوفيات في ذمار. لقد رحب أحد الطرفين باقتراحاتي الداعية إلى الإفراج عن الدفعة الأولى من السجناء، ولكن لم يرحب الجانب الآخر، والذي أصر بدلاً من ذلك على إطلاق سراح جميع السجناء في كل مكان دفعة واحدة – وهذه ترجمة لمبدأ الكل مقابل الكل. يؤسفني أن هذا ليس اقتراحًا عمليًا. إذا كان عملياً لكنا بالتأكيد تابعناه لبعض الوقت من قبل. ونظرًا لأن كلا الجانبين مترددان، في أوقات مختلفة، في الاعتراف بهوية السجناء

ووجودهم وموقعهم، فإن تحديد هوية السجناء وموقعهم في غمار الحرب، وليس في اليمن وحده، هو مهمة صعبة للغاية. لهذا السبب خلصت إلى أنه، وربما كان ذلك صحيحًا أو خطأً، ينبغي لنا تحديد الهويات والإفراج ثم الاستمرار في تحديد الهويات والإفراج، وأن تتبع الدفعة الأولى من السجناء دفعات أخرى، إلى أن ننتهي من قائمة جميع السجناء المتفق عليهم بين الطرفين. في الوقت الراهن، لن يحدث هذا.

إن الوضع العسكري المعقد في تعز، وهو العنصر الثالث المتفق عليه في السويد في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، قد فرض تحديات خطيرة لجميع جهودنا المتكررة لتنفيذ بيان التفاهم، والذي هو عنوان الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ستوكهولم. ومع ذلك، فقد شعرت بالتشجيع من تصريح صدر مؤخراً عن وزير التخطيط اليمني حول المشاركة والاستعداد لمساعدة أهالي تعز، كما كان متفقاً عليه في البداية. لقد كنا معا في اجتماع في برلين، قبل مجرد بضعة أيام. نحن لم نيأس. أود أن أفعل ذلك، الآن بشكل رئيسي، من خلال دعم المجتمع المحلي والجمعيات النسائية والجماعات المحلية التي كانت دائمًا نشطة للغاية في نفس القضايا القائمة في تعز. لقد تشرفت بلقائهم في ندوة استضافها الاتحاد الأوروبي في مدينة عمان قبل بضعة أسابيع.

إن النشاط والإرادة الإبداعية والرغبة في تحسين ظروف الأسر والمدنيين، على النحو الذي تمثله وتجسده تلك الجماعات، هي أمور رائعة. أود أن أعرب عن دعمي لذلك. وأعتقد أنها ستضيء الطريق للباقين منا. آمل أن تسمحوا لهم، سيدي الرئيس، في جلسة مقبلة للمجلس، بإطلاعنا جميعًا على السبل والوسائل التي يرى بها المدنيون اليمنيون كيفية حل الصراعات التي تبتليهم في الحرب. لا يزال هدفنا الرئيسي وهدفهم الرئيسي في تعز هو فتح ممرات إنسانية لتخفيف المعاناة الإنسانية والسماح بالحصول على المساعدة الإنسانية.

لقد بدأت بالقول إن دواعي التحرك العاجل نحو السلام لم تكن أبدًا أقوى مما هي عليه الآن. آمل أن تكون الملاحظات حول الجوانب المختلفة للوضع في اليمن – الحرب نفسها، والخطر من الجنوب، والاتجاه غير المنظور الذي سيأخذنا إليه هجوم أرامكو – قد أوضحت ذلك.

أعلم من المناقشات اليومية المفصلة التي أجريها مع اليمنيين والمسؤولين والشباب والنساء، وبالطبع دبلوماسيي الدول التواقة إلى رؤية نهاية للصراع – أنهم يقولون لي بوضوح – إنهم يريدون مني أن أواصل مهمتي، تماماً كما يفعل أعضاء المجلس وكما أوضحوا ذلك في البيان الرئاسي (S/PRST/2019/9)، والذي أنا ممتن له حقًا. لهذا، وبموازاة ذلك، مع الجهود المستمرة لتنفيذ اتفاق ستوكهولم وعدم التخلي عنه ولو لدقيقة، يجب على الأطراف اليمنية المضي قدمًا نحو استئناف عملية سياسية شاملة للتوصل إلى حل شامل لإنهاء الصراع، ويجب أن يتم ذلك دون تأخير. يجب أن نحافظ على الزخم، إذا أردنا الحفاظ على وحدة ومستقبل اليمن لشعبه.

سأواصل في الأسابيع المقبلة تكثيف الانخراط الذي بدأته بالفعل مع طائفة كبيرة من أصحاب المصلحة اليمنيين. ومن بين هذه الجهود أهدف إلى البدء بمناقشات غير رسمية مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلو الأحزاب السياسية، ولكن أيضًا مع الشخصيات العامة والنساء والشباب والمجتمع المدني. ستشمل تلك المناقشات، بطبيعة الحال، ما يعتبرونها العناصر الأساسية التي يجب إدراجها في الاتفاق النهائي الذي سيتم تقريره ومناقشته، ونأمل أن يتم الاتفاق عليه بين الطرفين في المستقبل القريب.

أخيراً، أود أن أدلي ببيان شخصي. لقد كنت حاضراً في السويد عندما تم إبرام اتفاقات، كما نعلم جميعًا. إن لدي سببا شخصيا للاعتزاز بهذه الاتفاقات اعتزازا شديدا. يجب أن لا يكون لأحد أدنى شك في رغبتي، ورغبتنا في الأمم المتحدة،

في الوفاء بهذه الوعود حتى نهايتها. كثيرا ما يذكرونني، على سبيل المثال، بأنه يجب تنفيذ اتفاق الحديدة قبل أن نفعل أشياء أخرى. وأقول لهؤلاء الناس إن الأمم المتحدة ستواصل، تحت قيادة أبهيجيت غوها، تكريس وقت وجهد وطاقة لا مثيل لها من أجل تحقيق هذا الهدف. دعونا لا نشك في ذلك. ودعونا لا نشك أيضاً في أن هذا لن يلهينا عن تركيزنا الأساسي على الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية سياسية لحل الصراع في اليمن. أعتذر لأن بياني كان طويلاً.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية، مثل مارتن، أن أكرر مرة أخرى إدانة الأمم المتحدة للهجمات التي وقعت يوم السبت على منشآت النفط السعودية، وأن أكرر دعوة الأمين العام أمس جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ومنع أي تصعيد.

في ٢٩ آب/أغسطس، كما ذكّرنا مارتن للتو، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا بشأن اليمن (S/PRST/2019/9) – وهو الرابع منذ عام ٢٠١٥ والأول منذ أن اتخذ القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي. ودافع المجلس في ذلك البيان عن الأولويات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك، أولاً، احترام القانون الإنساني الدولي؛ وثانياً، وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق؛ وثالثا، عملية مساعدات ممولة بالكامل؛ ورابعا، دعم الاقتصاد اليمني المتعثر.

وقد تناول القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) العديد من هذه المواضيع أيضًا، كما تناولتها جميع الوثائق التي انتجها المجلس تقريبًا منذ تصاعد الأعمال القتالية في اليمن قبل أكثر من أربع سنوات. لقد غطينا هذه المسائل على نطاق واسع في إحاطاتنا الشهرية المقدمة إلى المجلس.

لكن مع استثناءات قليلة، لا يبدو أننا قد اقتربنا من تحقيق النتائج التي نقول جميعًا إننا نرغب في تحقيقها. وفي بعض الحالات أصبحت تلك النتائج أبعد منالا. وأود إطلاع المجلس الآن على الوضع الراهن بخصوص كل مسألة.

أولاً، اسمحوا لي أن أنتقل إلى مسألة القانون الدولي الإنساني، الذي يتطلب من جميع الأطراف احترام المدنيين والبنية التحتية المدنية والاهتمام بشكل مستمر بحمايتهم طوال العمليات العسكرية. وشهدنا منذ إحاطة الشهر الماضي العديد من الحوادث التي أودت بحياة مدنيين أو أصابتهم بجروح أو الحقت أضرارا بالبنية التحتية المدنية.

ومنذ أسبوعين أصابت غارات جوية سجنا في محافظة ذمار. وفي أوقات أفضل كانت هذه المنشأة جامعة، وتشكل في حد ذاتها مثالًا يدعو إلى التأمل فيما آل إليه اليمن بسبب هذه الحرب. حيث قُتل أكثر من ١٠٠ شخص في الهجوم مما يجعله أحد أكثر الهجمات دموية خلال النزاع. وما حدث بالضبط في هذا الحادث لا يزال محل خلاف.

إن حجم المذبحة في ذمار مروِّع. لكن عدا ذلك فإن هذا النوع من الهجمات شائع ومألوف بشكل مقلق. ويوم الجمعة قبل ثلاثة أيام، أسفر قصف قامت به قوات تابعة لجماعة أنصار الله في الحديدة عن مقتل ١١ مدنياً من بينهم سبعة أطفال. وفي نفس اليوم قُتل طفلان في حادث قصف منفصل في تعز. وهناك العديد من الأمثلة الأخرى المشابهة. ونرى في اليمن نمطًا ثابتًا من الهجمات التي تقتل أو تصيب المدنيين أو تلحق الضرر بالبنية التحتية المدنية الأساسية.

ومن شأن وقف إطلاق النار على مستوى البلد، على النحو الذي ما برحت أدعو إليه منذ زمن طويل، أن يقلل من

تعرض الناس للأذى كما هو الحال في الوقت الحالي. ويجب على جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات. وينطوي جزء من هذا الالتزام على المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة. وفي عام ٢٠١٧ أنشأ مجلس حقوق الإنسان فريق الخبراء البارزين المستقلين لدراسة الانتهاكات المحتملة. وقد أصدر الفريق للتو تقريرا مقلقا، وآمل أن تمدد ولايتهم مرة أخرى.

ثانيا، على الرغم من دعوات المجلس الأخيرة والمتكررة لإتاحة الوصول الإنساني بدون عوائق فإن بيئة عمل وكالات المعونة ربما لم تكن أسوأ مما هي عليه الآن. وفي شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه، أبلغت الوكالات الإنسانية عن وقوع ٣٠٠ حادث أعاق تقديم المساعدات الإنسانية، مما أثر على ٤,٩ ملايين شخص. ونجم حوالي ٩٠ في المائة من الحوادث عن عوائق بيروقراطية وأشكال أخرى من التدخلات.

ووقع معظم هذه الحوادث بسبب القيود التي فرضتها سلطات أنصار الله. وتشمل العقبات التي تحول دون تسجيل المستفيدين ومحاولات تحويل المساعدات والجهود المبذولة للسيطرة على اختيار الشركاء المنفذين. وجرى احتجاز العاملين في المجال الإنساني عند نقاط التفتيش وتم في العديد من الحالات اعتقالهم تعسفياً. كما يواجه الموظفون عمليات التخويف والمضايقة في مطار صنعاء.

وتسعى سلطات أنصار الله الآن إلى تطبيق لوائح جديدة على المنظمات غير الحكومية الدولية من شأنها تقويض المبادئ الإنسانية. ولم يبدأ عدد كبير من مشاريع المنظمات غير الحكومية في الشمال هذا العام مما أثر على حوالي ٤,٣ ملايين شخص.

كما أنني أشعر بخيبة الأمل لعدم إجراء التقييم المخطط منذ فترة طويلة لناقلة النفط FSO SAFER. وقمنا بناءً على موافقة مسبقة من سلطات أنصار الله، بنشر فريق التقييم التابع للأمم المتحدة والمعدات في جيبوتي الشهر الماضي. وكان ينبغي أن يبدأ التقييم في ٢٧ آب/أغسطس. ومع اقتراب تاريخ البدء، قدمت سلطات أنصار الله عدة اعتراضات رغم موافقتها السابقة. وقد عملنا بجد للتغلب على هذه الاعتراضات ولكن عندما اتضح أن التقدم أصبح مستبعدًا للغاية لم يعد أمامنا سوى إعادة أعضاء الفريق إلى بلدانهم.

ونحن لا نزال حريصين على تقديم المساعدة بشأن الناقلة SAFER في حدود الجدوى التقنية والأموال المتاحة. ولكن أنصار الله هم الذين يحددون ما إذا كان يمكن المضي قدما في هذا العمل. لقد أوضحت للمجلس عدة مرات الآن المخاطر الناجمة عن الناقلة، وأدعو الدول الأعضاء إلى بذل كل ما في وسعها للسماح لنا بمعالجة هذه المسألة في أسرع وقت ممكن. ولا يزال بإمكان فريقنا الانتشار خلال ثلاثة أسابيع إذا سُمح له بذلك.

وفي الجنوب تبين أعمال العنف التي حدثت مؤخرا في عدن ومناطق أخرى أن الوضع لا يزال متقلبًا. ويحتاج ملايين الأشخاص في الجنوب أيضًا إلى المساعدة الإنسانية بما في ذلك المساعدة في مجال الوقاية من الكوليرا وعلاجها أو تجنب الجوع الشديد. والخدمات التي نقدمها في الجنوب ضرورية لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة هناك.

وقد أدت الاشتباكات الأخيرة بين الحكومة والقوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي إلى تقويض هذا العمل الحاسم حيث أعاقت بعض العمليات لعدة أيام. ورغم ذلك فقد بذلنا وسعنا للحفاظ على سير العمليات. ويظل العاملون في المجال الإنساني في مكانهم ولا يغادرون.

لكن هذه التقلبات في حال عدم التصدي لها، ستظل تمثل تهديدا خطيرا محتملا لعمليات الإغاثة في الجنوب. ويساورنا القلق أيضاً من التأخير الحكومي المستمر في الموافقة على مشاريع المنظمات غير الحكومية ،الذي يعيق حالياً برامج الإغاثة لصالح ما يقدر بنحو ١,٦ مليون شخص. ولا نزال نرى اختناقات

عند حاجز ضباب حيث تؤدي متطلبات التحالف إلى إبطاء وصول وكالات المعونة إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة على طول الساحل الغربي.

وتتعلق نقطتي الثالثة بتمويل عملية المساعدات. فرغم جميع المشاكل التي تعيق الوصول، يمكننا الوصول إلى الناس وإنقاذ الأرواح إذا تم تمويل الوكالات الإنسانية بشكل كاف. واسمحوا لي أن أكرر ذلك: إذا تم تمويل عملية الإغاثة فستساعد على إنقاذ ملايين الأرواح.

وقد تلقيت هذا الصباح فقط تأكيدًا من السلطات السعودية بأنها تخطط في ٢٥ أيلول/سبتمبر لتحويل ٥٠٠ مليون دولار دفعة واحدة إلى مكتبي للوفاء بالتعهد الذي قطعته على نفسها بشأن خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن في شهر شباط/فبراير. وأرحب بذلك أيما ترحيب وأتطلع إلى توقيع الاتفاقات في ٢٥ أيلول/سبتمبر إلى جانب تحويل الأموال في ذلك اليوم.

كما خصصت الإمارات العربية المتحدة لتوها ٢٠٠ مليون دولار لخطة الاستجابة. ويشمل ذلك ١٠٠ مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي ومبلغا إضافيا قدره ١٠٠ مليون دولار يتم توجيهه من خلال مكتبي للأولويات العاجلة الأخرى.

وإلى أن يتوفر المزيد من الأموال في البنك، لن نكون في وضع يسمح لنا بإعادة فتح برامج التلقيح ومراكز التغذية أو استئناف أعمال الوقاية من الكوليرا أو غيرها من الأنشطة التي قمنا بها خلال الأسابيع الأخيرة. وستظل البرامج الأخرى التي تستهدف ملايين الأشخاص مهددة بشكل كبير أيضا. ولذلك أرحب مرة أخرى بالتطورات التي أبلغت بها المجلس للتو.

والنقطة الرابعة التي أبرزها المجلس في بيانه الصادر في ٢٩ آب/أغسطس تخص الاقتصاد اليمني المتعثر. وهذه مشكلة تتطلب المزيد من الاهتمام. فالمؤشرات الأخيرة مثيرة للقلق. وقد انخفض سعر الصرف مرة أخرى وبلغ الآن ما يزيد قليلاً عن ٦٠٠ ريال يمني مقابل الدولار، مقارنة، كما يتذكر المجلس، بـ ٢١٥ ريال للدولار قبل الأزمة. ولم نر سعر الصرف يتجاوز حد ٦٠٠ ريال منذ العام الماضي عندما سيطر انخفاض غير منضبط للعملة في البلد وتسبب في زيادة كبيرة في أسعار المواد الغذائية.

ونظرًا لأن اليمن يستورد كل شيء تقريبًا فإن ارتفاع أسعار الصرف يعني أن ملايين أخرى من الأشخاص غير قادرين على تحمل تكاليف الغذاء والسلع الأساسية الأخرى. وفي العام الماضي شكل انهيار العملة سببا رئيسيًا في دفع اليمن إلى حافة المجاعة الواسعة النطاق.

وساعد ضخ العملات الأجنبية على استقرار سعر الصرف في الماضي. وسرعان ما أعاد هذا الدعم العام الماضي سعر الصرف من ذروة ٨٠٠ ريال إلى حوالي ٤٠٠ ريال. ونحن بحاجة إلى برنامج عادي يمكن التنبؤ به لذلك الضخ للعملات الأجنبية الذي آمل أن يقوم به شركاء اليمن. وأشعر بالتفاؤل إزاء الأنباء التي تواترت في الأسبوع الماضي عن أن المملكة العربية السعودية قد أفرجت عن مبلغ آخر قدره ٩٠ مليون دولار للمصرف المركزي من جملة إيداع قدره بليونا دولار أُعلن عنه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

كما يظل يساورني القلق إزاء الأثر المحتمل لإصدار الحكومة الجديدة في اليمن لقواعد تنظم واردات الوقود التجارية، بما في ذلك المرسوم رقم ٤٩. ويساورنا القلق من أن هذه التدابير يمكن أن تعيق تدفقات الواردات الحيوية على الرغم من وجود آلية تفتيش ورصد فعالة تابعة للأمم المتحدة لتيسير هذه الواردات. وقد أخذ الإنفاذ الصارم لتلك القواعد التنظيمية يتسبب فعلا في تأخيرات للسفن التجارية التي تستخدم ميناء الحديدة. وتعرقل الحكومة والتحالف، حتى اليوم، دخول ١٠ سفن محملة بواردات تجارية من الوقود الحديدة. وتحمل هذه السفن مجتمعة ١٦٣ ٠٠٠ طن متري من الوقود. ويشكل هذا أكثر من المتوسط الشهري لواردات الوقود.

وتعاني مئات الآلاف من الأسر بالفعل من أثر ذلك. وسيجد الأشخاص الذين لا يكادون يجدون ما يقيم الأود صعوبة أكبر بكثير الآن في مواصلة العيش ما لم يتسن إدخال كميات كافية من الواردات التجارية، بما في ذلك الوقود، إلى البلد بشكل مستمر عبر جميع الموانئ. وقد وضعت الحكومة، في أعقاب نقص الوقود في نيسان/أبريل الماضي، ترتيبات أكثر مرونة قللت من حدة النقص. ووفقا لبيانات الحكومة في ذلك الوقت، لم يقوض ذلك النهج الهدف المعلن المتمثل في وضع قواعد تنظيمية. ولذلك، نأمل في أن تفعل الحكومة الأمر نفسه مرة أخرى. كما ندعو حركة أنصار الله إلى إنهاء تدخلها في أسواق الوقود، مما يقود إلى تفاقم حالات النقص.

وعلاوة على تلك الأولويات الإنسانية، تناول البيان الرئاسي عموما الحاجة الملحة إلى إعادة عملية السلام إلى مسارها. ونحن جميعا نتفق على أن السلام هو ما يحتاج إليه اليمن أكثر من أي شيء آخر وندعم مارتن غريفيث وفريقه دعما كاملا فيما يعملون مع الأطراف على تحقيق ذلك.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص السيد غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما.

وأود أن أبدأ بالانضمام إلى الأمم المتحدة في إدانتها القاطعة للهجمات على مرافق أرامكو في المملكة العربية السعودية في ١٤ أيلول/سبتمبر. فقد كانت هجمات متهورة وخسيسة ولا مبرر لها على الإطلاق. وعدم سقوط قتلى في تلك الهجمات مرده إلى حسن الحظ فحسب، لا نتيجة لتدبير الجناة. ويشكل تهديد المناطق المدنية والهياكل الأساسية التجارية انتهاكا للقانون الدولي، علاوة على أنه أمر خطير واستفزازي. وأنا متأكدة من أن جميع أعضاء المجلس اليوم سيرغبون في المشاركة في إدانة هذه الهجمات، ليس بوصفها تهديدا واضحا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين فحسب، بل كذلك بوصفها جهدا لتعطيل إمدادات النفط العالمية.

وما زلنا في الوقت الراهن نقيم ما حدث ونسعى لمعرفة المسؤول عن هذه الهجمات. وحالما ننتهي من ذلك، سنناقش مع شركائنا كيفية التصرف بطريقة مسؤولة. ونأمل في رد دولي موحد على هذه الهجمات الرهيبة.

وإذ أتحول إلى الحالة في اليمن، فإنني ألاحظ ببالغ الحزن والقلق والضيق أن الحالة لا تتحسن. فما سمعناه اليوم من منسق الإغاثة في حالات الطوارئ والمبعوث الخاص يبين أننا نواجه خطرا جسيما بترك الحالة تعود القهقرى على الرغم من جهود الجميع. ولا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء تصاعد العنف في الجنوب، وندين استخدام المجلس الانتقالي الجنوبي القوة للاستيلاء على مؤسسات الدولة.

ويتعين علينا تقديم الدعم الكامل للمحادثات التي تقودها المملكة العربية السعودية ويجب على جميع الأطراف وقف الأعمال العدائية والمشاركة في المحادثات. وندعم جهود المملكة العربية السعودية. ويحدونا الأمل في أن تسفر المحادثات عن التوصل إلى اتفاق يجلب ممثلين عن الجنوب إلى الحكومة اليمنية ويجعلها أكثر تمثيلا. فاستيعاب الجميع هو إحدى الركائز الرئيسية للاستقرار، كما شهدنا في العديد من النزاعات في أنحاء العالم. والمملكة المتحدة، من جانبها، على استعداد للمساعدة بأي شكل في مقدورنا ونؤيد ما قاله وكيل الأمين العام فيما يتعلق بالوصول الآمن والسريع ومن دون عوائق للاستجابات الإنسانية والإمدادات التجارية. ولا بد من السماح بنقل البضائع بحرية

عبر ميناء عدن إلى جميع أنحاء الجنوب ومن ميناء عدن إلى شمال البلد، وندعو جميع الأطراف إلى كفالة استمرار أداء المؤسسات لوظائفها وحماية المدنيين من انتهاكات حقوق الإنسان.

لقد كان المبعوث الخاص محقا في تكريس جزء كبير من إحاطته للعملية السياسية الجامعة الأوسع نطاقا. وسنظل نؤيد بقوة الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الغاية. وقد منحتها الأحداث التي وقعت خلال عطلة نهاية الأسبوع وفي جنوب اليمن خلال الشهر الماضي زخما متجددا. وعبر مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي S/PRST/2019/9 الصادر في ٢٩ آب/أغسطس، عن دعمه الكامل للمبعوث الخاص وجهوده الرامية إلى العمل مع الأطراف لتمهيد الطريق لاستئناف مفاوضات شاملة من دون تأخير بشأن الترتيبات الأمنية والسياسية اللازمة لإنهاء النزاع واستئناف الانتقال السلمي في اليمن. ونتطلع إلى هذه المفاوضات لإشراك جميع الأطراف في حوار جامع من أجل تسوية الخلافات ومعالجة الشواغل المشروعة لجميع اليمنيين، بمن فيهم سكان الجنوب، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاق ستوكهولم والاتفاق بشأن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، نرحب كذلك بتعيين الفريق غوها ونتطلع إلى العمل معه. وأود أن أرحب بالاجتماع الأخير للجنة تنسيق إعادة الانتشار الذي عقد يومي ٨ و٩ أيلول/سبتمبر وأحث الأطراف على المشاركة البناءة في تلك العملية وعلى الانتهاء من المفاوضات المعلقة للسماح بتنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من اتفاق الحديدة.

لقد سمعنا من وكيل الأمين العام بشأن الحالة المزرية جدا المتمثلة في وقوع هجمات وأعمال عنف وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني. وأعتقد أن ما قاله عن بيئة العمليات ووقوع ٣٠٠ حادثة تضرر منها ما يقرب من خمسة ملايين شخص مروع للغاية، وهو أمر ينبغي للمجلس أن يتصدى له. وكذلك نردد دعواته بشأن معالجة حادثة الناقلة. وإنني أتساءل لماذا كل هذا الكم من العوائق البيروقراطية من قبل حركة أنصار الله وما الذي يكمن وراء ذلك. غير أننا نتطلع إلى أن تعمل جميع الأطراف مع الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى لضمان أن يصل ذلك الدعم إلى من هم في أمس الحاجة إليه.

وتتمثل النقطة المضيئة الوحيدة، كما قال السيد لوكوك أيضا، في تعهد المملكة العربية السعودية بتقديم مبلغ ٥٠٠ مليون دولار، والذي سيُعلن عنه في ٢٥ أيلول/سبتمبر خلال الأسبوع الرفيع المستوى. فذلك نبأ طيب للغاية ونشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى سلطات المملكة العربية السعودية على تلك الخطوة. وينبغي لجميع الجهات المانحة الآن النظر في ما إذا كان بإمكانها تقديم تمويل إضافي خلال هذا العام لضمان تمويل النداء الإنساني البالغ ٤,٢ بلايين دولار تمويلا كاملا. وقد صرفنا بالفعل، من جانبنا، ٨٧ في المائة من تمويلنا ونعمل لتقييم ما إذا كان بإمكاننا تقديم المزيد.

أخيرا، وإذ أنني أود أن أقول المزيد عندما ننتقل إلى المشاورات المغلقة، أود أن أختتم بتكرار ما قاله وكيل الأمين العام عن الاقتصاد. فنحن أيضا يساورنا بالغ القلق إزاء تكدس سفن الوقود خارج ميناء الحديدة. ويحدونا الأمل في أن تعمل حكومة اليمن بصورة بناءة مع المستوردين بشأن التنفيذ الفعال للمرسوم رقم ٤٩ وفي أن يتسنى استخدام الإيرادات لصرف مرتبات الموظفين العموميين بانتظام في جميع مناطق البلد. ومن المهم بشكل حيوي استمرار دخول الوقود عبر موانئ البحر الأحمر للتقليل من مخاطر ارتفاع الأسعار في محطات الوقود، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من استفحال الحالة الإنسانية.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما. ونعرب عن الامتنان على الجهود الدؤوبة التي يبذلها فريقاهما، وأتطلع إلى العمل معهما لتحقيق السلام والأمن الدائمين لشعب اليمن.

وقبل أن أواصل، أود أن أتناول بإيجاز الهجمات المقلقة للغاية التي وقعت على مرافق النفط السعودية نهاية الأسبوع الماضي. إن الولايات المتحدة تدين تلك الهجمات بأقوى العبارات الممكنة وتقف بثبات مع أصدقائنا السعوديين. ويجب أن ننتصف بالوضوح إزاء ذلك الحدث – إنه اعتداء مباشر على إمدادات الطاقة العالمية. وقد صدؤت إعلانات عن المسؤولية عنه، ولكن كما قال وزير الخارجية مايك بومبيو بوضوح، لا يوجد أي دليل على أن الهجمات انطلقت من اليمن؛ والمعلومات المستجدة تشير إلى أن المسؤولية تقع على عاتق إيران.

وفيما يتعلق بإحاطة اليوم، تعرب الولايات المتحدة عن تعازيها على الخسائر في الأرواح بسبب الاشتباكات في اليمن. إن هذه الاضطرابات المستمرة تصرف الانتباه عن عملية التسوية الأوسع نطاقا، وهو ما لا يفيد سوى تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وغيره من الجهات الفاعلة الخبيثة. ونحث الأطراف على استخدام المحادثات التي تقودها السعودية لتسوية خلافاتها، ونشيد بالمملكة العربية السعودية على إيجادها لحيز لإجراء ذلك الحوار. وتوخيا للوضوح، إن استخدام القوة للتعبير عن المظالم سيزيد من زعزعة استقرار اليمن ويفضي إلى مزيد من المعاناة. وما من سبيل آخر عدا التسوية السياسية الشاملة سيضمن استقرار اليمن ووحدته وازدهاره في الأجل الطويل.

ونؤيد جهود المبعوث الخاص لتيسير الاتفاق السياسي الشامل، ونشجع الأطراف على إظهار الرغبة في إحراز التقدم، لا سيما من خلال تنفيذ اتفاق الحديدة. وندعو الحوثيين إلى وقف تصعيد الهجمات التي أثرت على المدنيين في المملكة العربية السعودية. وعلاوة على ذلك، يجب على إيران أن تتوقف عن توفير المعونة الفتاكة في تحد لحظر توريد الأسلحة المنصوص عليه في القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وكما أوضح وكيل الأمين العام في إحاطته، لا يزال المدنيون يتحملون وطأة هذا النزاع. فحوالي ٨٠ في المائة من السكان يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. واسمحوا لي أن أكرر ما قلته: قرابة ٨٠ في المائة من السكان يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية.

والمعونة الإنسانية وحدها لن تحل هذه الأزمة. بيد أنها لا تزال تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للملايين من الضعفاء اليمنيين. وباعتبارنا أحد أكبر المساهمين في المجال الإنساني في اليمن، يشجعنا أن نسمع أن جزءا من ١,٢ بليون دولار من المستحقات لتمويل المعونة التي تعهد بها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قد يُصرف في الأسابيع المقبلة. وستساعد هذه الأموال التي تمس الحاجة إليها برامج المعونة الأساسية على استئناف العمليات، ويشجعنا بصورة خاصة إعلان السيد لوكوك اليوم عن قرب موعد صرف تلك الأموال. ونهيب بجميع الجهات المانحة أن تزيد تمويلها لهذه البرامج التي تعاني النقص من حيث الموارد. وعلاوة على القيود المفروضة على التمويل، يجب أن يسمح للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية أيضا بالوصول الفوري إلى المدنيين المتضررين من الاضطرابات. وأخيرا، وكما سمعنا، فإن عدم استقرار العملة يزيد من استفحال الأزمة الإنسانية في اليمن. وفي هذا الصدد، ندعو الأطراف إلى الاستمرار في احترام البنك المركزي اليمني وغيره من المؤسسات الحكومية التي يقوم عليها الاستقرار الاقتصادي.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على رغبتي الشخصية في العمل على نحو وثيق مع أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة قاطبة لدعم شعب اليمن.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نتقدم بجزيل الشكر إلى المبعوث الخاص للأمين العام، السيد مارتن غريفيث، على إحاطته، مؤكدين له استمرار دعمنا لجهوده. والشكر موصول كذلك إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارك لوكوك، على إحاطته.

في البداية، نضم صوتنا إلى من سبقونا، سيدي الرئيس، في التعبير عن إدانتنا وبأشد العبارات للهجوم الذي استهدف يوم السبت الماضي منشأتين تابعتين لشركة أرامكو في منطقتي أبقيق وخريص في المملكة العربية السعودية الشقيقة، والذي يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة. ونؤكد دعمنا الكامل للمملكة العربية السعودية الشقيقة ولكافة التدابير التي تتخذها لحفظ أمنها واستقرارها وسلامة أراضيها. إن هذه الاعتداءات مدعاة حقيقية لتفعيل تدابير حظر الأسلحة الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. سأتحدث في بياني عن موضوعين أساسيين وهما التطورات السياسية والتطورات على الصعيد الإنساني.

فيما يتصل بالتطورات السياسية، فرغم مرور تسعة أشهر على دخول اتفاق ستوكهولم حيز النفاذ واستمرار حالة الجمود وعدم إحراز تقدم ملموس، فإن مواصلة لجنة تنسيق إعادة الانتشار في عقد اجتماعاتها وتوافق أطرافها على أهمية الالتزام باتفاقية الحديدة وعلى تفعيل آلية التهدئة ووقف إطلاق النار هو أمر مشجع نتمنى البناء عليه، بما يقود إلى تنفيذ مراحل الاتفاق كما نص عليه مفهوم العمليات، ولإحداث نقلة ملموسة في إيجاد أجواء من الثقة بين الطرفين تفضي إلى تنفيذ اتفاق تبادل الأسرى والمعتقلين والمخفيين قسرا، وكذلك إلى تحقيق التنفيذ لتفاهمات تعز، التي تعاني من حصار مستمر منذ أكثر من أربع سنوات.

وفيما يتصل بالتطورات الأخيرة في عدد من مناطق جنوب اليمن، نود أن نعبر عن قلقنا من تلك الأحداث ونتطلع إلى الجهود الدؤوبة التي تبذلها المملكة العربية السعودية في استضافة مباحثات في مدينة جدة بين الحكومة اليمنية وممثلين عن المجلس الانتقالي الجنوبي، والتي نأمل أن تفضي في محصلتها النهائية إلى عودة الأمن والاستقرار، وبما يحافظ على وحدة اليمن وسيادته على أراضيه.

بالنسبة للأوضاع الإنسانية، ما زالت الآثار الإنسانية الصعبة تلقي بظلالها على مشهد الأزمة، خاصة مع تنامي التحديات المحدقة والمتمثلة في نقص الأغذية وانتشار الأوبئة وتواصل إعاقة مسار المساعدات الإنسانية. ونجدد مناشدتنا لجميع الأطراف بأهمية التعاون مع الوكالات الإنسانية والإغاثية وبعدم فرض أية قيود أو وضع عراقيل على حركتها ومساراتها وضمان سلامة العاملين فيها. ونود أن نعرب عن قلقنا لما أشار إليه السيد مارك لوكوك عن مواجهة عمل موظفي بعض المنظمات غير الحكومية للإعاقة في بعض المحافظات الشمالية، وكذلك قلقنا العميق لما أشار إليه قبل قليل من عدم تمكن الخبراء الأمميين من الوصول لخزان صافر النفطي العائم في رأس عيسى، وذلك لإجراء عمليات التقييم والمعاينة المطلوبة، مما ينذر بقرب حدوث كارثة بيئية خطيرة في منطقة البحر الأحمر.

وفي الختام، نود أن نؤكد على موقفنا الثابت بأنه لا يوجد حل عسكري لهذه الأزمة، ونجدد دعوتنا إلى الأطراف اليمنية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم بعناصره الثلاثة وبما يؤدي إلى دعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام نحو التوصل إلى حل سياسي مبني على المرجعيات الثلاث المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، لإنهاء هذه الأزمة، وبما يحافظ على استقلال اليمن وسيادته ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب جمهورية غينيا الاستوائية بعقد هذه الجلسة الهامة بشأن تطور الأحداث اليمن وتود أن تعرب عن امتنانها للاتحاد الروسي على عقد هذه الجلسة في لحظة حاسمة لتلك الدولة في شبه الجزيرة العربية. ونعرب عن امتناننا أيضا للسيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك على إحاطتيهما الهامتين والزاخرتين بالمعلومات.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن إدانتنا القوية ورفضنا التام للهجمات بالطائرات المسيرة التي ارتكبت يوم السبت ١٤ أيلول/سبتمبر ضد منشأتين نفطيتين تابعتين لشركة أرامكو في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية. إن تلك الهجمات والهجمات السابقة، بما في ذلك الهجمات على بعض أجزاء اليمن، لا تؤثر إلا على السكان المدنيين في الأماكن المتضررة وتزيد من تفاقم الحالة المتوترة والحرجة راهنا في المنطقة دون الإقليمية، فضلا عن أنها تقوض جميع الجهود المبذولة والتقدم المحرز على طريق التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

وفيما يتعلق بالحالة في اليمن، فإن غينيا الاستوائية لا تزال تثق في عمل الأمم المتحدة، الذي أدى في كانون الأول/ديسمبر، من خلال الإدارة الجيدة للمبعوث الخاص للأمين العام، إلى فتح صفحة جديدة في عملية التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع بالتوقيع على اتفاق ستوكهولم، التي شهد تنفيذه بعض التقدم في النصف الأول من هذا العام، بفضل بعض أوجه التعاون بين الأطراف، التي نشجعها على أن تتصف بالجرأة وتبذل المزيد من الجهد لجعل هذا الاتفاق التاريخي أكثر فعالية.

وأعربنا في الجلسة التي عقدها المجلس في آب/أغسطس شأننا شأن أعضاء المجلس الآخرين عن شعورنا ببالغ القلق من تصاعد المواجهات الدموية في مدينة عدن وأجزاء أخرى من اليمن (انظر S/PV.8598). وبالرغم من أن المعلومات التي تلقيناها منذ ذلك الحين تشير إلى هدوء واضح هنا، فإننا نأمل أن تكون أطراف النزاع قد تواصلت لأجل التعاون المستمر للدخول في مفاوضات ترمي إلى تحقيق السلام المستدام لسكان تلك المدينة ولليمن بأسره.

ولا يزال تجدد الهجمات التي تشنها الجماعات المتطرفة العنيفة جانبا آخر مثيرا للقلق في في البيئة العدائية في اليمن. وفي ١ آب/أغسطس في اليوم نفسه الذي شُن فيه الهجوم بالقذائف على قاعدة القلعة أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليته عن هجوم بالقنابل على مركز للشرطة أسفر عن مقتل ١٢ من رجال الشرطة في عدن. وشن تنظيم القاعدة هجوما آخر في شبه الجزيرة العربية في اليوم التالي في عبيان أدى إلى مقتل ما لا يقل عن ٢٠ جنديا حكوميا. ولأجل مكافحة ذلك التطرف العنيف، فلا بد من وجود حكومة مستقرة وتتمتع بدعم الأحزاب السياسية الرئيسية في البلد وأن تكون نتيجة للتوصل إلى اتفاق سلام شامل وجامع.

وتزداد الظروف الإنسانية والاقتصادية في اليمن شدة. وتشير التقديرات إلى أن نحو ٢٢ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة على نحو ما. ونود أن نعرب في ذلك السياق المأساوي عن دعمنا الكامل للعمل الإنساني الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة والوكالات الأخرى المنتشرة في اليمن، وأن نعيد تأكيد الواجب الأخلاقي والقانوني بالسماح لها بالوصول الكامل إلى المحتاجين. وعليه، لا نزال نتطلع إلى التنفيذ الكامل للاتفاق الذي تم التوصل إليه بين برنامج الأغذية العالمي والسلطات الحوثية على اختيار وتسجيل الأشخاص الذين سيتلقون المساعدات الإنسانية.

وقبل الختام، نحث الحكومة اليمنية وحركة الحوثيين على مواصلة العمل الجاري على تنفيذ جميع الالتزامات الهامة المنصوص عليها في اتفاق ستوكهولم. وفي هذه اللحظة بالذات فإن من الأهمية بمكان تكوين القوات المحلية لتولي مهام الأمن في مدينة الحديدة وموانئها.

ونأمل في ذلك الصدد أن يواصل جميع أعضاء المجلس دعم جهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص غريفيث، وأن يمارس المجتمع الدولي فضلا عن الدول المعنية وذات النفوذ على اليمن، الضغط اللازم على جميع أطراف النزاع بهدف إيجاد حل مستدام ونهائي لتحرير السكان من أسر هذا النزاع الذي سبب الكثير من الأضرار للبلد.

السيد سينغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكر السيد مارتن غريفيث، والسيد مارك لوكوك على إحاطتيهما. ونرحب بتعيين الفريق غوها رئيسا جديدا لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. ونعرب عن دعمنا الكامل له.

لقد أصبح مستقبل اليمن في لحظة تاريخية يتعين فيها على الأطراف أن تبدي استعدادا للمضي قدما في تنفيذ الاتفاقات. ولذلك السبب نعرب مرة أخرى عن شعورنا بالقلق إزاء المأزق الحالي. ويعزى هذا الوضع جزئيا إلى تصلب مواقف الأطراف الذي أدى إلى تراجع كبير في الزخم اللازم لهذه العملية السياسية. ويسرنا في ذلك الصدد أن لجنة تنسيق إعادة الانتشار قد عقدت اجتماعا آخر لدعم عملية تنفيذ اتفاق الحديدة.

ولا تزال أطراف النزاع تعرقل أي خطوة مهما صغرت لإحراز التقدم بمواصلتها شن الهجمات. ونتشاطر إدانة الهجوم على المنشآت النفطية في الأراضي السعودية. فهذه الأعمال تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة وتمنع إمكانية التوصل إلى سلام دائم في اليمن. وندين بشدة الهجوم الذي وقع على مركز للاحتجاز في ذمار في وقت سابق من هذا الشهر وأسفر عن مقتل أكثر من ١٠٠ شخص. ونحث الأطراف على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية السكان المدنيين. ويجب تخفيف التوترات. وأصبح الوقف الفوري لأعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ضروريا أكثر من أي وقت مضى.

فلا سلام بدون عدالة. وعليه، نحث الأطراف على التعاون مع آليات التحقيق المستقلة، مثل فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن الذي أنشأه مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وما يزال الوضع الإنساني كارثيا. ولا تزال الحرب تؤثر على الملايين من المدنيين الذين يعولون على العمل الدؤوب الذي يؤديه العاملون في المجال الإنساني. وقد تأثر ذلك الجهد الصعب بنقص تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن. ولذلك، فإننا ندعو جميع الجهات المانحة الرئيسية إلى الإسراع بتقديم المنح. ويجب على الأطراف أن تكفل احترام المبادئ الإنسانية، وضمان سبل الوصول الآمن ودون عوائق للعاملين في المجال الإنساني. ومن غير المقبول أن تظل القيود الصارمة المفروضة عائقا أمام تنفيذ المشاريع الضرورية لإنقاذ حياة الملايين من الناس.

ويزداد الوضع الإنساني سوءا جراء استخدام الألغام الأرضية التي تؤثر على المئات من المدنيين. ويشكل انتشار تلك الأجهزة لحياة الأشخاص علاوة على كونه أحد العوامل التي تهدد الإنتاج الزراعي والحصول على الماء بالإضافة إلى حرمان المدنيين من الوسائل الضرورية لبقائهم على قيد الحياة.

ويكتسي الأمن الغذائي أهمية بالغة في بلد تقل فيه الأراضي الصالحة للزراعة عن ٣ في المائة. وفي عام ٢٠١٨ عانى اليمن من أشد الأزمات الناشئة عن انعدام الأمن الغذائي وتسببت تلك الأضرار متعددة الأبعاد في مشقة ظروف الجوع من جراء النزاع، وهو ما يمكن جدا اعتباره جريمة حرب.

ويجب ألا نغفل عن الهدف النهائي لتلك الجهود. وهناك حاجة فورية ولازمة لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. ولن يتسنى ذلك إلا بالإرادة الحازمة للأطراف لوضع حد للنزاع الذي أودى بأرواح الكثيرين.

السيد بيكستين دو بوستوريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): بداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما.

وندين بشدة الهجمات الخطيرة التي شنت بواسطة الطائرات بدون طيار والقذائف على أهداف مدنية في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك الهجمات التي شُنت خلال عطلة نهاية هذا الأسبوع على المنشآت النفطية، والتي أعلن الحوثيون

مسؤوليتهم عنها. فهذه الهجمات مرفوضة وتقوض الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي للنزاع. ونشاطر الأمين العام أيضا إدانته ودعوته جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في أجواء التوتر الحالي.

وفيما يخص الحديدة، فإننا نرحب بنتائج الاجتماع الأخير للجنة تنسيق إعادة الانتشار المعقود في يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر، وخصوصا فيما يتعلق بآلية التهدئة وتفعيل مركز العمليات المشتركة. ونكرر دعوتنا جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل لاتفاق الانسحاب واحترام وقف إطلاق النار بكامله وتسوية نقاط الخلاف المعلقة. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ الفريق غوها على تعيينه رئيسا لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. وما زلنا ندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ اتفاق ستوكهولم بكامله، بما في ذلك اتفاق تبادل الأسرى والاتفاق بشأن تعز. ويلزم بذل المزيد من الجهود لتحسين الحالة الإنسانية التي لا تزال كارثية، كما سمعنا.

ونشيد بالوكالات الإنسانية على عملها الرائع رغم ما تواجه من صعوبات. ومن الضروري أن تقوم جميع الأطراف بتسهيل الوصول إلى المساعدات الإنسانية واحترام القانون الدولي الإنساني. إننا نسترعي انتباه المجلس إلى التقرير الممتاز الذي نشر مؤخرا لفريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني اليمن (A/HRC/42/17). بلجيكا جزء من المجموعة الأساسية من مؤيدي قرار مجلس حقوق الإنسان ٣١/٣٦، الذي أنشأ فريق الخبراء. وسنؤيد تمديد الولاية في الدورة المقبلة. وندعو جميع الأطراف إلى أن تحترم تعهداتها والتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، تشدد بلجيكا على أهمية اتخاذ تدابير للحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، من قبيل إنشاء هياكل وخدمات لمواجهة العنف الجنسي. وتشجع بلجيكا المبعوث الخاص على مواصلة التحضير للخطوات المقبلة في العملية السياسية، التي يجب أن تكون شاملة للجميع، مع المشاركة الفعالة للنساء والشباب، بما يعكس بشكل ملائم التنوع العرقي والجغرافي والسياسي لسكان اليمن.

وكما تم التأكيد في البيان الرئاسي S/PRST/2019/9 الصادر في ٢٩ آب/أغسطس، فإن التوصل إلى اتفاق سياسي عقب إجراء حوار شامل للجميع هو السبيل لحل المنازعات ومعالجة الشواغل المشروعة لجميع اليمنيين، بمن فيهم اليمنيون في الجنوب.

وفي هذا السياق، نرحب بالمحادثات التي تنظمها المملكة العربية السعودية في جدة بغية تحديد حل للحالة في الجنوب وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة بشكل بناء. وتستمر أعمال العنف في بقية أنحاء البلد وتزيد من حدة انعدام الثقة بين الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، يؤثر هذا العنف سلبا على الوصول إلى المساعدات الإنسانية. وندعو جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد.

وتشعر بلجيكا ببالغ القلق إزاء ارتفاع عدد الأطفال الضحايا، ولا سيما نتيجة للغارات الجوية والقتال البري، وتحث جميع الأطراف على اتخاذ تدابير فورية لحماية الأطفال.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما. وتود جنوب أفريقيا أن تعرب عن دعمها للسيد غريفيث وتثني على الجهود التي يبذلها من أجل إيجاد حل سلمي للوضع في اليمن.

ونرحب أيضا بزميلنا من اليمن ونتطلع إلى إحاطته. كما أننا نرحّب بتعيين الفريق غوها رئيساً لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة.

وندين الهجوم على مرافق النفط السعودية وندعو جميع بلدان المنطقة إلى تخفيف حدة التوترات التي يمكن أن تقوض الأمن والاستقرار في منطقة الخليج وإمدادات وأمن الطاقة على الصعيد العالمي وأمن التجارة البحرية.

ويود وفد بلدي أن يتناول نقطتين في بياننا اليوم: أولا، الوضع السياسي، وثانيا، الحالة الإنسانية في اليمن.

أولا، بشأن الحالة السياسية في اليمن، فإننا ما زلنا نناشد جميع الأطراف المنخرطة في النزاع في اليمن التخفيف من حدة التوترات والالتزام على نحو كامل بتنفيذ اتفاق ستوكهولم. ونكرر تأييدنا لتسوية سياسية متفاوض عليها تشرك جميع الأطراف في حوار شامل للجميع بقيادة يمنية لحل الخلافات ومعالجة الشواغل المشروعة لجميع اليمنيين وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتؤيد جنوب أفريقيا الحوار ووقف الأعمال العدائية في البلد، بما في ذلك في المنطقة الجنوبية من اليمن. ولن يتسنى لشعب اليمن تحقيق السلام المستدام والدائم إلا من خلال حل دبلوماسي عن طريق التفاوض. ولذلك، فإننا نواصل التشديد على أن الخلافات بين الأطراف في اليمن لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية، لأن هذا المسار لن يؤدي إلا إلى زيادة تفاقم الحالة. وندعو المجلس وبلدان المنطقة إلى عدم ادخار جهد في دعم العملية السياسية في اليمن. وترحب جنوب أفريقيا بجميع جهود وتدخلات البلدان المجاورة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية سلمية شاملة للجميع في اليمن. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن المساءلة جزء أساسي من تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، لا تزال جنوب أفريقيا تشعر ببالغ القلق إزاء الأزمة الإنسانية الأليمة في اليمن، التي تتسبب في معاناة لا توصف للملايين من المدنيين، حسبما أبلغ هذا الصباح وكيل الأمين العام لوكوك.

ونحيط علما بالتقرير الأخير لفريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن (A/HRC/42/17)، الذي يدعو جميع الأطراف إلى القيام بدورها في معالجة الحالة الإنسانية في اليمن. إن تأثير النزاع على المدنيين في اليمن مدمر، حيث يحتاج أكثر من ٢٤ مليون شخص، أو حوالي ٨٠ في المائة من السكان، إلى المساعدة الإنسانية والحماية. ويستمر عدد الضحايا المدنيين في الازدياد ووثق مجلس حقوق الإنسان ٧٥٠٨ حالات وفاة بين المدنيين – من بينهم ١٩٩٧ طفل – منذ آذار/مارس ٢٠١٥. إن استمرار العنف من قبل جميع الأطراف في النزاع غير موات لتدابير بناء السلام.

وتكرر جنوب أفريقيا دعوتها جميع الأطراف إلى وقف تصعيد القتال في أجزاء أخرى من البلد والالتزام بوقف عام لإطلاق النار لتمكين إجراء حوار ومفاوضات سلمية وشاملة للجميع. وتظل جنوب أفريقيا تشعر بقلق بالغ إزاء الأزمة الإنسانية الخطيرة في اليمن. وحتى الآن، يواجه أكثر من ١٥ مليون شخص – أكثر من نصف سكان اليمن – المجاعة؛ ويعاني ١,١ مليون جراء الإصابة بالكوليرا واضطر ٣ ملايين إلى الفرار من البلد.

وفي أغلب الأحيان تواجه الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال، العواقب الوخيمة للحرب، والأمر لا يختلف في اليمن. وتبين هذه الإحصاءات أن الأزمة الإنسانية في اليمن لا تزال الأسوأ في العالم، وعلى المجلس أن يولي مزيدا من الاهتمام وتخصيص المزيد من الوقت لمعالجتها.

وتشارك جنوب أفريقيا السيد لوكوك في دعوة جميع الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي الختام، نود أن نؤكد مرة أخرى أن الحل المستدام الوحيد للنزاع هو تسوية سياسية بقيادة يمنية عبر مفاوضات شاملة للجميع ونزيهة تضع مصالح ورفاه جميع مواطني اليمن أولا.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): ندين بشدة الهجمات على المنشآت النفطية في أبقيق وخريص يوم السبت. لا يمكن لهذه الأعمال إلا أن تؤدي إلى تفاقم التوترات ومخاطر نشوب نزاع في المنطقة وتقويض الجهود السياسية المبذولة لحل الأزمة. يجب أن تتوقف تماما.

أشكر المبعوث الخاص للأمين العام ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية على إحاطتيهما.

في مواجهة الحالة الإنسانية الكارثية، يجب علينا أن نضاعف جهودنا. ولا يزال لاشتداد القتال تكلفة عالية على السكان في كل محافظات اليمن. ويجب على جميع الأطراف أن تكفل الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، أذكر اثنتين من الأولويات الجوهرية: حماية المدنيين، بمن فيهم موظفو المساعدة الإنسانية والطبية؛ وضمان الوصول الفوري والآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية.

لا يستطيع ٤,٥ مليون شخص الحصول على المساعدات بسبب القيود التي فرضتها أطراف النزاع. إن القيود التي يفرضها الحوثيون على سلاسل الإمداد بالمعونة الغذائية يمكن أن تزيد من تفاقم الحالة. وبالنظر إلى أن أكثر من ٨٠ في المائة من السكان اليمنيين يعتمدون على هذه المعونة الإنسانية، يجب ألا يسمح لها بالانخفاض بأي ثمن. ويحتاج برنامج الأغذية العالمي إلى ٦٦٣ مليون دولار للأشهر الستة القادمة، يحتاج إلى ثلثيها قبل نهاية العام. ونؤيد النداء الذي وجهه وكيل الأمين العام للوفاء بالتعهدات في أقرب وقت ممكن أو تقديم تبرعات جديدة إلى خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية. ونثني على الدول التي أبدت عزمها على الاستجابة لهذا النداء.

إن مكافحة الإفلات من العقاب أمر أساسي، بما في ذلك من أجل تحقيق السلام الدائم. وتدعو فرنسا الأطراف إلى إجراء تحقيقات تتسم بالشفافية والاستقلالية والحياد والمصداقية وإلى التعاون مع الآليات الدولية. وتحيط فرنسا علماً بالاستنتاجات الواردة في تقرير فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن. إن من المهم للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح أن يكون قادراً على اعتماد استنتاجات.

فلا يمكن إلا لحل سياسي أن يحقق نهاية دائمة للأزمة في اليمن ولمعاناة السكان. ومع كل يوم يمر يصبح إيجاد هذا الحل أكثر إلحاحاً، كما أكّدت التوترات التي نشبت مؤخراً في جنوب البلد. ولذلك يجب أن تُستأنف المناقشات من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي شامل دون تأخير أو شروط مسبقة وعلى أساس أكثر شمولاً. ويجب على أطراف اتفاق ستكهولم أن تواصل ما تبذله من جهود لتنفيذه.

ولكن التقدم المنتظر في الحديدة ينبغي ألا يكون شرطاً مسبقاً لاستئناف المناقشات للتوصل إلى هذا الحل السياسي الشامل. ولا يمكننا أن ننتظر أكثر من ذلك. وتشجّع فرنسا الأطراف على اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه وتكرر الإعراب عن دعمها للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فرنسا على استعداد لتعزيز التهدئة. وسيكون التزام أطراف النزاع بالحد من مستوى التوتر خطوة أولى صوب استئناف المناقشات بشأن التوصل إلى حل سياسي. إن السحب الجزئي لقوات الإمارات العربية المتحدة في الميدان خطوة في الاتجاه الصحيح في هذا الصدد.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحّب بعقد هذه الجلسة ونشكر السيد غريفيث والسيد لوكوك على إحاطتيهما القيمتين. ونقرّ بأهمية العمل الذي يؤديانه، كل بصفته، لإنهاء النزاع الذي لا يوجد له حل عسكري ولمعالجة أكبر أزمة إنسانية في العالم اليوم. كما نرحّب بتعيين الفريق غوها رئيساً لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة.

ما فتئت بيرو تتابع التطورات في اليمن بقلق. وبينما نرحّب بالاجتماع الأخير للجنة تنسيق إعادة الانتشار وبالالتزامات

المعلنة فيه، فسنكون مقصّرين إن لم نؤكد هشاشة الحالة الراهنة، بالنظر إلى الريبة العميقة السائدة بين الأطراف وتصلب مواقفها.

وندين بشدة الهجوم الذي شُنّ بطائرة مسيّرة على منشآت نفطية في المملكة العربية السعودية يوم السبت، والذي تبنّاه الحوثيون، ما يعرّض الأمن الإقليمي والعالمي للخطر الشديد وله عواقب اقتصادية عالمية لا يمكن التنبؤ بها. وننضم إلى الأمين العام في دعوة جميع الأطراف المعنية إلى تخفيف حدة التوترات والسعي إلى حلول عن طريق التفاوض، وفقاً للقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، نأسف للفظائع التي ارتكبها المتمردون الحوثيون والردود غير المتناسبة عليها، مثل الهجوم على مركز للاحتجاز، ما يظهر استخفاف الأطراف بالقانون الدولي الإنساني وبحقوق الإنسان.

ويساورنا القلق أيضاً من أن يتفاقم مناخ العنف الآن بسبب التقلّب الشديد في جنوب البلد، مع مخاطرة حقيقية في أن يحصل انهيار مؤسسي في اليمن. وفي هذا الصدد، نرحّب بالبيان المشترك للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة للمساعدة على إنهاء خطاب المواجهة وتقاذف الاتهامات فيما بين مختلف الجهات الفاعلة والعودة إلى القنوات الدبلوماسية.

تذكّرنا الحالة المتأزمة في الجنوب، إلى جانب تدهور الحالة الإنسانية، بالحاجة الملحة إلى العمل على وجه السرعة وبطريقة عملية من أجل إحراز مزيد من التقدم في التوصل إلى حل سياسي، على النحو الذي تشجعه الأمم المتحدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ترى بيرو أن من الأساسي عقد جولة جديدة من المشاورات في أقرب وقت ممكن، وتؤكد أن جميع قطاعات المجتمع المدني ومناطق البلد يجب أن تكون ممثلة التمثيل السليم، بما في ذلك جماعات الجنوب، شريطة التزامها باحترام السلامة الإقليمية للبلد والإقرار بأن استعمال القوة محصور في يد الدولة. ونشجع على استمرار الجهود الموازية، في المجالات البالغة الأهمية – على سبيل المثال، إعادة الانتشار في الحديدة – وتبادل الأسرى وإنشاء اللجنة المشتركة في تعز.

غير أن التركيز على العملية السياسية في اليمن ينبغي ألا يُغني بأي حال من الأحوال عن الحاجة إلى الاستمرار في معالجة الأزمة الإنسانية هناك. ونشعر بالجزع بصورة خاصة إزاء درجة انعدام الأمن الغذائي وتدهور المؤشرات الاقتصادية التي تعمق معاناة السكان.

ومن المسائل الرئيسية المثيرة للقلق عدم كفاية الوفاء بالتعهدات التي قُطعت في مؤتمر المانحين في شباط/فبراير. ولذلك فإننا نرحّب بالإعلان عن المساهمات المقدّمة من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة الذي أشار إليه السيد لوكوك. ونشجع البلدان المعنية على أن تتخذ التدابير المناسبة بغية عدم إطالة الأثر السلبي الشديد على بدء تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، نشير إلى الحاجة الملحّة إلى مواصلة إعطاء الأولوية لمسألة احتواء وباء الكوليرا في ضوء زيادة عدد الحالات التي لوحظت مقارنة بالعام الماضي. وفي هذا الصدد، نثني على العمل الحاسم فيما يتعلق بالوقاية الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والشركاء في المجال الإنساني، الذي حال دون حدوث جائحات للمرض. ونشدد على أن الموانئ والمطارات والطرق في اليمن يجب أن تبقى مفتوحة وعاملة، وفقاً لمختلف البيانات التي أدلي بها في المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن للمعونة الإنسانية ووصول السكان إليها أن يرتهن بالاعتبارات الاستراتيجية ولا ينبغي ذلك.

وفي الختام، أؤكد من جديد أن وفد بلدي سيواصل العمل لبناء سلام مستدام في اليمن، بما ينهي الكارثة الإنسانية، ويعزز الاستقرار الإقليمي، ويوفّر احتراماً كاملاً لحقوق الإنسان، ويضمن المساءلة عن الجرائم البشعة التي ارتكبت هناك.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما. تؤيّد الصين المبعوث الخاص في جهوده الرامية إلى تعزيز العملية السياسية في اليمن وتشيد بالأمم المتحدة والوكالات المختصة على جهودها التي لا تكل من أجل تحسين الحالة الإنسانية في ذلك البلد.

أضافت التطورات الأخيرة في اليمن أبعاداً جديدة معقدة إلى البحث عن حل سياسي. ويولي المجتمع الدولي لذلك اهتماماً وثيقاً وقد دعا إلى وقف تصعيد التوتر في الجنوب. وتدين الصين الهجوم على مصفاة النفط السعودية وتعارض أي هجوم على المدنيين والمنشآت المدنية. وندعو الأطراف إلى الامتناع عن أي عمل قد يؤدي إلى زيادة تصعيد التوتر في المنطقة، والقيام، بدلا من ذلك، بالاعتماد على وسائل سياسية من قبيل المفاوضات السلمية من أجل تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين.

وتؤيد الصين الحفاظ على سيادة اليمن واستقلاله ووحدة وسلامة أراضيه. وينبغي أن تسترشد الأطراف بأولوية مصالح بلدها وشعبها، وإبداء الحكمة وضبط النفس وحل خلافاتها عن طريق الحوار والمفاوضات واستعادة الاستقرار والنظام في اليمن بأسرع وقت ممكن.

وقد أحاطت الصين علما بالبيان المشترك الذي أصدرته مؤخرا المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة الذي أعربا فيه عن رغبتهما في تعزيز ترتيبات وقف إطلاق النار وتيسير الحوار البناء بين الأطراف اليمنية. ويحدونا الأمل في أن تواصل بلدان المنطقة تهيئة الظروف الإيجابية لتقوم الأطراف اليمنية بتخفيف حدة التوتر وتعزيز الثقة المتبادلة.

ويشكل اتفاق ستوكهولم خطوة كبرى نحو إيجاد حل سياسي لمسألة اليمن. فقد كان نتيجة هامة تم التوصل إليها من خلال المساعي الحميدة للأمم المتحدة، ولذلك ينبغي تنفيذه بالكامل. وينبغي التركيز على تنفيذ اتفاق الحديدة. وينبغي أن تضطلع بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة ولجنة تنسيق إعادة الانتشار بدور بناء في هذا الصدد. وفي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر، عقدت اللجنة اجتماعها المشترك السادس، الذي قررت فيه تفعيل الآلية لتعزيز وقف إطلاق النار والتهدئة من أجل إنشاء مركز للعمليات المشتركة ونشر أفرقة رصد على الخطوط الأمامية لعدة مواقع في الحديدة.

ويحدونا الأمل في أن تؤدي هذه التدابير العملية إلى التنفيذ الفعال لوقف إطلاق النار في منطقة الحديدة والحد من الخسائر في صفوف المدنيين. وينبغي أن تواصل الأطراف اليمنية العمل مع المساعي الحميدة التي تبذلها الأمم المتحدة، ومواصلة الحوار والمشاورات بشأن المسائل المعلقة، بما في ذلك تلك المتعلقة بقوات الأمن الإقليمية وإيرادات الموانئ، والسعي إلى إحراز تقدم بشأن قضايا، منها تبادل الأسرى وتنفيذ اتفاق تعز.

إن الشعب اليمني هو الضحية الرئيسية للقتال في البلد ويبعث تدهور الحالة الإنسانية حقا على القلق. وينبغي للمجتمع الدولي زيادة ما يقدمه من مساعدة إنسانية إلى البلد. ويحدونا الأمل في أن تفي الدول المانحة بالتزاماتها من خلال تعزيز التنسيق مع الأمم المتحدة. ونأمل أن تكفل الأطراف المعنية إمكانية وصول الإمدادات الإنسانية إلى جميع السكان والمناطق التي تحتاج إلى هذه المساعدة.

إن التوصل إلى حل سياسي هو الحل الوحيد للمسألة اليمنية. وستواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها بوصفها السبيل الرئيسي للمساعي الحميدة في العملية السياسية، وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل الحفاظ على الوحدة وتوفير الدعم السياسي. وينبغي أن تعمل الأطراف اليمنية وفقا لقرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، والوثيقة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني؛ وأن تعود إلى مسار الحوار؛ وتجد حلا للمسألة عن طريق المفاوضات السياسية.

وقد قدمت الصين، من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، مساعدات كبيرة في مجالات الاقتصاد والتعليم والرعاية الصحية، وستواصل القيام بذلك قدر استطاعتها. وتأمل الصين مخلصة أن يتمكن البلد من استعادة السلام والاستقرار وتحقيق التنمية في أقرب وقت ممكن. وتقف الصين على أهبة الاستعداد للقيام بدور إيجابي وبناء في هذا الصدد.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أتوجه بالشكر للمبعوث الخاص مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على سردهما التفصيلي للحالة الراهنة في اليمن.

وأود في البداية أن أعرب عن إدانتنا بأشد العبارات للهجمات الأخيرة التي شنت على اثنتين من المنشآت النفطية الرئيسية في المملكة العربية السعودية. فهذه الحوادث تشكل خطرا مباشرا على إمدادات الطاقة العالمية وعلى الأمن والاستقرار الأوسع نطاقا في الشرق الأوسط، حيث إنها قد تزيد من تصعيد التوتر الإقليمي والعالمي. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

وأود الآن أن أتناول الحالة في الحديدة. نحن نرحب بالاجتماع الأخير للجنة تنسيق إعادة الانتشار وتفعيل تعزيز وقف إطلاق النار وآلية التهدئة، الأمر الذي يمكن من إنشاء مركز للعمليات المشتركة. ونأمل أن يساعد ذلك في الحفاظ على وقف إطلاق النار في الحديدة وبناء الثقة بين الأطراف. بيد أننا نرى أنه من الأهمية بمكان التعجيل بتنفيذ المراحل المتبقية من إعادة نشر القوات من المدينة. كما نشجع الأطراف على اتخاذ خطوات ملموسة لكفالة التنفيذ الكامل لجميع الأحكام المتبقية من اتفاق ستوكهولم.

وتشعر بولندا ببالغ القلق إزاء تصاعد العنف في جميع أنحاء اليمن في الأسابيع الأخيرة، ولا سيما في الجنوب، مما أسفر عن ارتفاع عدد الإصابات في صفوف المدنيين وتهديد الشرايين الحيوية لاستيراد الإمدادات الأساسية والخدمات وتوزيعها في جميع أرجاء اليمن، سواء عن طريق الجو أو البحر. إذا استمر القتال فإنه سيسهم في زيادة عدم الاستقرار وتفاقم الأزمة الإنسانية وتعميق الانقسامات السياسية والاجتماعية في اليمن.

ولذلك فمن الأهمية بمكان أن تقوم الأطراف بوقف جميع العمليات العسكرية والدخول في حوار بناء لتسوية خلافاتها دون مزيد من التأخير. كما يجب أن تفي الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وأن تكفل حماية المدنيين في جميع الأوقات.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء الأثر السلبي لنقص تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لليمن. فبدون المساعدة المالية التي تشتد الحاجة إليها، سيتعين زيادة تقليص العمليات الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة. وحيث إن حياة ملايين اليمنيين تعتمد اعتمادا كليا على إيصال المساعدات الإنسانية، فإننا نحض جميع الجهات المانحة على سرعة صرف التبرعات التي تم التعهد بها خلال المؤتمر الذي عقد في جنيف. كما نحث الأطراف على كفالة وصول المساعدات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني على حد سواء إلى اليمن وجميع أنحائه دون عراقيل.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع الدائر في اليمن. فالعنف والعمليات العسكرية لا تسهم سوى في إطالة أمد الأزمة وزيادة تعميق المعاناة الهائلة بالفعل للسكان المدنيين. وتؤمن بولندا إيمانا راسخا بأنه لا بد من الإسراع باستئناف بعملية سياسية شاملة للجميع تقودها الأمم المتحدة بالتوازي مع تنفيذ اتفاق ستوكهولم، حيث إنه السبيل الوحيد للقضاء على العنف وتهيئة الظروف اللازمة لإحداث تحسن كبير في الحالة الإنسانية الكارثية.

وفي الختام، أود أن أشكر السيد غريفيث على جهوده الدؤوبة الرامية إلى التوصل إلى حل تفاوضي شامل للنزاع، ونحث

الأطراف على المشاركة البناءة ودون شروط مسبقة مع المبعوث الخاص. فلا يمكن لليمن أن ينتظر السلام أكثر من ذلك.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشيد وفد بلدي بالسيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما الرائعتين.

لا تزال كوت ديفوار تشعر ببالغ القلق إزاء تجدد العنف وتصاعده الذي يقوض الآمال في تحقيق السلام ويزيد من تفاقم الحالة الإنسانية المتردية بالفعل. ويدين وفد بلدي بأشد العبارات الهجمات التي شنت في ١٤ أيلول/سبتمبر على المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية، التي من المرجح أن تقوض الأمن والاستقرار الإقليميين. ويمكن أن يكون لحالة الجمود وخطر التقسيم جراء النزاع، فضلا عن مختلف ساحات القتال المفتوحة في اليمن، عواقب لا يمكن تداركها بالنسبة للبلد والمنطقة بأسرها إن ظلت عملية السلام في مأزق.

ولا يزال استئناف العملية السياسية من خلال إجراء حوار شامل للجميع، بدعم من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، هو أحد التحديات الرئيسية التي يتعين معالجتها من أجل وضع حد للعنف المستمر الذي يزيد من عمق الانقسامات السياسية والثقافية والاقتصادية في اليمن.

ويرحب وفد بلدي باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2019/9 الصادر في ٢٩ آب/أغسطس، الذي يشجع المبعوث الخاص غريفيث على مواصلة ما يبذله من جهود في إطار استئناف المفاوضات الشاملة. ويدعو البيان جميع الأطراف إلى العمل للحفاظ على وحدة اليمن واستقراره، ويحث الأطراف المتحاربة على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويرحب وفد بلدي أيضا بالمبادرات التي تضطلع بها مختلف الجهات المعنية لإحياء العملية السياسية، بما في ذلك الاجتماع الذي عقد في ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر للجنة تنسيق إعادة الانتشار تحت رعاية الأمم المتحدة، والاجتماع المقرر عقده في جدة، والإعلان المشترك الصادر في ٩ أيلول/سبتمبر عن الجهات الفاعلة الإقليمية التي دعت فيه إلى إجراء حوار بناء. ويجب الحفاظ على هذا الزخم وتعزيزه بأي ثمن لتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلام في اليمن.

ولا تزال هناك حاجة ماسة إلى الاحترام الصارم والتنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ واتفاق الحديدة بشأن إعادة انتشار القوات العسكرية في موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى. ويرى وفد بلدي في الواقع أن السيطرة على الموانئ هي بلا شك إحدى المسائل الرئيسية. كما أننا لا نزال مقتنعين بأن تشكيل قوات أمن محلية في هذه الموانئ من شأنه تنشيط العملية السياسية.

ولذلك تحث كوت ديفوار الأطراف على الشروع في إعادة نشر القوات العسكرية في الموانئ تحت رعاية لجنة تنسيق إعادة الانتشار والتعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة بغية كفالة تنقل أفرادها ونقل المعدات اللازمة للمساعدة الإنسانية بسرعة ودون عراقيل.

ويود بلدي أيضا أن يشدد على ضرورة مشاركة مجلس الأمن والجهات المعنية الأخرى في المبادرات الجديدة لمساعدة الأطراف المتحاربة على تسريع العملية المتعلقة بآلية تبادل الأسرى وتنفيذ مذكرة تفاهم مدينة تعز، الأمر الذي من شأنه تسهيل فتح ممرات إنسانية. وهاتان المبادرتان بلا شك من العناصر الهامة في عملية السلام التي لها أهمية بالغة لإعادة بناء الثقة بين الأطراف.

وتظل الحالة الإنسانية في اليمن مصدر قلق كبير لكوت ديفوار. ويتحتم على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من أجل تهيئة الظروف

اللازمة لتحسين إيصال المساعدة الإنسانية للسكان المحتاجين. وفي الواقع، وبعد عدة سنوات من النزاع، فقد استنزف اليمن وأنهك تماما. ووفقا لوكالات الأمم المتحدة، يجد ٢٤ مليون شخص أنفسهم في حالة طوارئ إنسانية، ويعاني ١٠ ملايين من انعدام الأمن الغذائي وأصبح ٣,٣ ملايين من المتشردين داخليا. ولذا فإن بلدي يحث الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على الاستجابة لنداءات الطوارئ من أجل دعم تمويل المعونة الإنسانية والبرامج المنقذة للحياة.

ولا تزال كوت ديفوار مقتنعة بعدم وجود حل عسكري للأزمة في اليمن، وتكرر دعوتها إلى عملية سياسية شاملة للجميع تضم على وجه الخصوص سكان الجنوب والنساء والمجتمع المدني. وفي الختام، يود وفد بلدي أن يهنئ الفريق غوها على تعيينه رئيسا للجنة تنسيق إعادة الانتشار ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، ونؤكد له دعمنا الكامل.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر مارتن غريفيث ومارك لوكوك على إحاطتيهما والتزامهما. وقد قال مارتن في بيانه إنه يعتز باتفاق ستوكهولم. وأنا أقدر ذلك الالتزام.

وكما قال زميلنا من كوت ديفوار للتو فإنه لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع. وليس هناك بديل عن الحل السياسي. ولذلك فإنني أقدر حق التقدير عمل مقدمي الإحاطتين. وأعلم أن ما اتخذ هو خطوات صغيرة لكن حتى الخطوات الصغيرة مهمة على نحو ما أوضحنا للتو فيما يخص الحديدة وأماكن أخرى. وأود أن أشجعهما على الاستمرار، وأن أرحب بالفريق غوها في مهمته الجديدة.

وفيما يتعلق بالتطورات السياسية، نقدر أيضا المشاركة السعودية لدفع القوات الحكومية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي إلى الطاولة من أجل تحقيق التهدئة في الجنوب. وعلى جميع المسارات السياسية المختلفة، نرى أنه من المهم للغاية أن تشكل هذه المحادثات عملية سياسية شاملة للجميع تضم النساء والشباب والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الإقليمية.

والإحاطات التي قدمها السيد مارك لوكوك هي الأكثر إحباطا. فأيام حضوره إلى مجلس الأمن ليست أياما سعيدة، واليوم ليس استثناء عن تلك القاعدة. لكن ما نراه في اليمن هو في الحقيقة كابوس وأعتقد أننا كمنظمة لا يمكننا قبول أن يصبح انتهاك القانون الدولي الإنساني أمرًا عاديا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بسفيرة الولايات المتحدة كيلي كرافت. وقد ذكرت في بيانها إن ٨٠ في المائة من السكان يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. إن ما نشهده هو أخطر كارثة إنسانية في العالم.

وفي الوقت نفسه، وإذ أشير مرة أخرى إلى ما قاله مارك، فإن ظروف العمل في اليمن أسوأ من أي وقت مضى. ويجب علينا فعلا التشديد على تلك الحقيقة والعمل للتصدي لها. ونتذكر ما حدث قبل عطلة الصيف، عندما وصف ديفيد بيسلي من برنامج الأغذية العالمي الممارسة البغيضة للحوثيين المتمثلة في إساءة استخدام الأموال المخصصة للأغراض الإنسانية لخدمة أغراضهم (انظر S/PV.8578).

وذكر مارك النقص في التمويل. وتعهدت ألمانيا في جنيف بتقديم ١٠٠ مليون يورو. والتزمنا بهذا المبلغ ودفعناه. كما تعهدنا بتقديم ٣٠ مليون يورو إضافية أعتقد أننا صرفنا أيضا معظمها. وعليه آمل أن تشرع المملكة العربية السعودية في ٢٥ أيلول/سبتمبر في دفع ما تعهدت به.

وأنتقل إلى الضحايا، وقد أشار كثيرون حول الطاولة إليهم. وذكر زميلنا ممثل بلجيكا العنف الجنسي ضد المرأة. وأشار زميلنا ممثل جنوب أفريقيا إلى عدد الأطفال الذين قتلوا جراء الغارات الجوية. وقد أشار العديد من المتكلمين إلى التقرير الجديد لفريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن المكلف من

مجلس حقوق الإنسان. ويبين التقرير (A/HRC/42/17) الآثار الرهيبة للنزاع على الحياة اليومية للناس. إذ تنتهك حقوق الإنسان الأساسية بشكل يومي. ولا يوجد أي مبرر للسماح بقتل الأبرياء وتعذيبهم والاعتداء عليهم في هذا النزاع المروع. ولذلك فإنني أنضم إلى زميلي الفرنسي في الدعوة إلى أن يسفر هذا التقرير عن عواقب حقيقية.

وندد مارك بالهجوم على البنى التحتية المدنية. ومنذ الإحاطة السابقة، شهدنا العديد من الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية. ولم أكن على علم بأن السجن الذي تعرض للهجوم في ذمار، حيث قتل أكثر من ١٠٠ شخص، كان جامعة. ويبين ذلك فحسب مدى تدهور الأمور في اليمن. وقد وقعت هجمات أخرى على الحديدة وتعز. ولا يسعني إلا أن أنضم إلى الدعوة إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وذلك هو ما نحتاجه.

كما أننا ندين بشدة، شأننا في ذلك شأن جميع الأعضاء الآخرين، الهجمات على المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية. ولهذا الأمر أثر خطير على الاقتصاد العالمي وإمدادات الطاقة وكذلك على البيئة. ويجب تحديد المسؤولين عن هذه الهجمات ولا يمكننا أن نسمح بالإفلات من العقاب عن تلك الانتهاكات أو أي من هذه الانتهاكات العديدة للقانون الدولي.

وكما قال الجميع فقد آن الأوان للتهدئة، وسأرحب بها بشدة إن أيد مجلس الأمن ذلك علنا وتكلم عن ضرورة تهدئة الوضع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): في البيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا أشار إلى عطلة صيفية. هل حظينا بعطلة صيفية؟ لم ألحظ ذلك.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما. وأشيد بجهودهما الدؤوبة سعيا إلى تحقيق تطورات جديدة على الرغم من شتى الصعوبات.

وتعليقا على الإحاطتين، تود إندونيسيا التشديد على ثلاث نقاط.

أولا، فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق الحديدة، نرحب بآخر اجتماع مشترك بين لجنة تنسيق إعادة الانتشار للإشراف على تنفيذ الاتفاق المبرم بين الحكومة والحوثيين لنزع السلاح في ميناء مدينة الحديدة. كما نحيط علما بإنشاء مركز العمليات المشتركة ومرفق بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة وتشغيله. وبإنشاء المركز، نأمل أن يعمل الطرفان والأمم المتحدة على التهدئة والتصدي بفعالية للحوادث التي تقع في الميدان. ويحدونا الأمل في أن تعزز تلك العملية أيضا الثقة بين الأطراف. وأعتقد أن أي تقدم في تنفيذ مهمة بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة سيكون موضع ترحيب دائم من جانب أعضاء مجلس الأمن. نأمل أن يتم إحراز المزيد من التقدم في المستقبل القريب. وترحب إندونيسيا أيضًا بتعيين الفريق أبهيجيت غوها رئيسًا للجنة تنسيق إعادة الانتشار ورئيسًا لبعثة اتفاق الحديدة. تتمنى إندونيسيا له النجاح في تنفيذ الولاية التي أناطه بها مجلس الأمن.

ثانياً، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في اليمن واستمرار عملية السلام، وكما سمعنا من وكيل الأمين العام لوكوك، لم يتحسن الوضع الإنساني، وقد يؤدي نقص التمويل إلى إغلاق بعض برامج الإغاثة في اليمن. إنه حقا أمر مثير للقلق البالغ. في رأينا، ستكون الحاجة إلى المساعدة الإنسانية أكبر، وكذلك تكلفتها، إذا استمر الصراع. الطريقة الوحيدة لعكس مسار هذا الوضع هي ضمان وقف إطلاق النار على نطاق واسع واستمرار العملية السياسية لإنهاء الصراع. وفي هذا الصدد، ندعو المانحين إلى الوفاء بتعهداتهم واستئناف العملية السياسية في اليمن. ومع التأكيد مرة أخرى على أهمية اتفاق ستوكهولم وحث الأطراف

على تنفيذه، تؤكد إندونيسيا أن الوقت قد حان للمضي قدماً في عملية سياسية أكبر وأشمل. نكرر دعمنا للتوصل إلى تسوية سياسية متفاوض عليها وتُشرك كل الأطراف في حوار شامل للجميع.

ثالثا، فيما يتعلق بالوضع الأمني وتصاعد العنف، نعرب مرة أخرى عن قلقنا إزاء الهجمات المستمرة التي يشنها الحوثيون، ولا سيما الهجوم الأخير بطائرات مسيرة والتي أعلنت جماعة أنصار الله أنها شنته ضد اثنتين من كبرى المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية. إن هذه الهجمات تتسبب بالفعل في تصعيد أكبر للعنف، ونحن ندينها بشدة.

فيما يتعلق بالوضع في الجنوب، نحن ندعم جهود المملكة العربية السعودية لإجراء حوار في جدة من أجل حل هذا الوضع. كما ندعو إلى وضع حد لجميع حوادث العنف ونشجع مختلف الأطراف على الانخراط مع اللجنة المشتركة لرصد الوضع وتحقيق الاستقرار فيه. إن المواجهة الجديدة في الجنوب تعيد تأكيد ضرورة استئناف العملية السياسية الأوسع في اليمن. قبل كل شيء، السلام في جميع أنحاء اليمن هو الهدف النهائي لجميع الأطراف.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً للاتحاد الروسي.

نشكر السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما المفصلتين حول الوضع السياسي والعسكري والإنساني في الجمهورية اليمنية. وقد أصبح من الواضح الآن أن اليمن وشعبه يعانيان من كارثة سياسية وإنسانية خطيرة للغاية.

كما سمعنا من مقدمي الإحاطتين اليوم، لا يزال الوضع في البلد مريعًا. على الرغم من وقف إطلاق النار الهش السائد في الحديدة إلا أن القتال العنيف في جنوب البلد يشكل مصدر قلق بالغ. ندعو أطراف المواجهة العسكرية في عدن إلى حل خلافاتها عبر المفاوضات. إن التوترات المتزايدة تجعل من الصعب إقامة حوار متوازن مع جميع أصحاب المصلحة السياسيين في البلد، مع مراعاة جميع شواغلهم، ولا تساعد سوى الجماعات الإرهابية.

إننا نؤيد جهود الوساطة التي يبذلها السيد غريفيث لجعل أطراف الصراع تدرك أنه لا يوجد حل عسكري للصراع وأن هناك حاجة إلى تدابير شاملة لوقف إطلاق النار وبناء الثقة. وفي هذا الصدد، نرحب باجتماع لجنة تنسيق إعادة الانتشار في ٧ أيلول/سبتمبر. ونتوقع للمفاوضات والسعي إلى حل وسط أن تساعد على دفعنا إلى الأمام في تنفيذ اتفاق ستوكهولم.

إن النشر الإضافي لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة وانسحاب القوات العسكرية من موانئ الحديدة والسليف ورأس عيسى لن يؤديا إلى تسهيل التهدئة في جميع أنحاء البلد فحسب، بل سيساعدان أيضًا في إطلاق العنان لجوانب أخرى من اتفاق ستوكهولم، بما في ذلك تبادل الأسرى ووقف التصعيد في تعز والتقدم نحو مناقشة معايير التسوية.

وكما سمعنا من السيد لوكوك، فإن الوضع الإنساني في اليمن آخذ في التدهور ويشبه بشكل متزايد كارثة إنسانية كاملة. يجب أن تكون المساعدة الإنسانية لليمن من أولويات عملنا. دعوني أؤكد مرة أخرى أن المساعدة الإنسانية التي يتلقاها اليمن من خارج حدودها يجب تقديمها لجميع سكان البلد، بغض النظر عمن يسيطر على منطقة معينة.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء غارات الطائرات المسيرة في ١٤ أيلول/سبتمبر على منشآت نفطية رئيسية في المملكة العربية السعودية. إننا ندين بشدة الهجمات على الأهداف غير العسكرية وتدمير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية. يهدد التصعيد المسلح بتعقيد عملية البحث عن حل سياسي للصراع ويمكن أن يصبح أيضًا مواجهة إقليمية واسعة النطاق. إننا ندعو

جميع الأطراف إلى ضبط النفس والتأكد من عدم تكرار مثل هذه الحوادث الخطيرة. في الوقت نفسه، نوصي بعدم التوصل إلى استنتاجات متسرعة حول هوية منفذي الهجمات، لأن ذلك قد يزعزع استقرار الوضع المتوتر أصلاً في اليمن والشرق الأوسط برمته.

في الختام، أذكّر بالقرار ٥٩٨ (١٩٨٧)، الذي يطلب من الأمين العام، بالتعاون مع دول المنطقة، وضع بنية للأمن وبناء الثقة في المنطقة. في هذا السياق، فإن المفهوم الروسي الشهير للأمن الجماعي في الخليج الفارسي، والذي يهدف إلى تفكيك حالات الصراع ووضع تدابير لبناء الثقة والسيطرة عليها، أصبح يكتسي أهمية متزايدة. ندعو مرة أخرى جميع الأطراف المعنية إلى دراسة تلك الوثيقة والانخراط في عمل جماعي لإيجاد حلول للمشاكل الإقليمية مقبولة للطرفين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن) (*تكلم بالروسية*): في البداية أتوجه إليكم سعادة السفير نيبينزيا بالتهنئة على توليكم رئاسة أعمال المجلس لهذا الشهر، متمنيا لكم ولوفد الاتحاد الروسي الصديق كل التوفيق والنجاح.

(تكلم بالعربية)

أود الترحيب بسعادة السفيرة كيلي كرافت، ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، متمنيا لها كل التوفيق.

وأتوجه بالشكر إلى السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، وإلى السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية على إحاطتيهما.

تدين الجمهورية اليمنية بأشد العبارات الاستهداف الإرهابي الجبان على معملين تابعين لشركة أرامكو في المملكة العربية السعودية الشقيقة فجر يوم السبت الماضي بطائرات بدون طيار. وتؤكد الحكومة اليمنية وقوفها مع المملكة العربية السعودية الشقيقة ضد كل ما يمس أمنها واستقرارها، وتؤيد كافة الإجراءات التي تتخذها المملكة في مكافحة الإرهاب والحفاظ على أمن واستقرار المنطقة.

إن التطورات الأخيرة التي شهدتها العاصمة المؤقتة عدن وبعض المحافظات الجنوبية منذ الثامن من شهر أغسطس من هذا العام من تمرد مسلح من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي، المدعوم من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة، تتطلب وقفة جادة ومراجعة شفافة من أجل تجاوز هذه المعضلة وحل أسبابها وتلافي آثارها، والتي تمثلت في الاستيلاء على مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، وأدت إلى حرف مسار الهدف الأساسي تجاه إنهاء انقلاب الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران.

ففي الثامن من آب/أغسطس ٢٠١٩، قامت تشكيلات عسكرية تابعة لما يسمى بالمجلس الانتقالي بتنفيذ تمرد عسكري هو الثاني بعد محاولة التمرد الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. حيث قامت تلك التشكيلات العسكرية الخارجة عن إطار الدولة بمهاجمة قوات الحكومة الشرعية ومعسكراتها ومؤسساتها في عدن، وعلى إثر ذلك بذلت المملكة العربية السعودية الشقيقة – قائدة التحالف – وقيادتها الحكيمة جهوداً كبيرة لاحتواء الأزمة، نقدرها كثيراً. إلا أن المتمردين استمروا وهاجموا مؤسسات الدولة في محافظتي أبين وشبوة. وبعد وقوف الجيش الوطني أمام هذا التمدد المخالف لبيانات التحالف، تمكّن الجيش من إلزام تلك التشكيلات العسكرية التابعة للمجلس الانتقالي بالعودة والتراجع.

غير أنه وللأسف وفي ٢٨ من الشهر الماضي، فوجئنا بقصف جوي إماراتي على وحدات الجيش العسكرية المتواجدة في عدن. وحقنا للدماء، تم سحب تلك الوحدات من العاصمة

المؤقتة للجمهورية اليمنية. وفي اليوم التالي، فوجئنا أيضاً باستمرار تلك الهجمات الجوية، الخارجة عن القانون وعن أهداف تحالف دعم الشرعية، على الجيش الوطني في محيط عدن وفي محافظة أبين مما أسفر عن قتل وجرح الكثير في صفوف الجيش الوطني.

وهنا، نؤكد على رفضنا التام لاستمرار تسليح ودعم أي تشكيلات عسكرية خارج إطار القانون وخارج إطار الدولة وتحت أي مبرر. وفي هذا الصدد، ترحب الحكومة اليمنية بدعوة الحوار والبيانات الصادرة عن المملكة العربية السعودية الشقيقة وتثمن موقف المملكة الرافض بشكل تام للتصعيد الأخير في العاصمة المؤقتة عدن وبعض المحافظات الجنوبية، ورفضها كافة آثاره وتأكيدها الكامل على ضرورة استعادة كافة المؤسسات المدنية والعسكرية، وحرصها الكامل على أمن واستقرار ووحدة وسلامة الأراضي اليمنية باعتبار أن أي تهديد لاستقرار اليمن يعتبر تهديداً لأمن واستقرار المملكة.

وتعرب الحكومة عن امتنانها لموقف المملكة الواضح والصريح مع الشرعية اليمنية ممثلة بفخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية، ودعمها للحكومة اليمنية ومساعيها للحفاظ على مقومات الدولة اليمنية ومصالح شعبنا اليمني والتصدي لانقلاب الميليشيات الحوثية، مثمنين جهود المملكة في تصحيح المسار وضمان عدم الخروج عن أهداف تحالف دعم الشرعية وموقفها الواضح في توحيد جهود الجميع نحو الهدف الأساسي المتمثل في إنهاء انقلاب الميليشيات الحوثية ومواجهة التدخل الإيراني في شؤون اليمن والمنطقة.

وقد بذلت الحكومة اليمنية مساع كبيرة وجهوداً حثيثة حرصاً منها على تجاوز هذه الأزمة والعودة إلى المسار الصحيح بهدف الوصول إلى حل سياسي شامل مبني على المرجعيات الثلاث المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). وعبرت الحكومة عن دعمها الكامل، وستستمر، للمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن وكافة الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام المستدام في اليمن.

وحرصاً من الحكومة اليمنية على تحقيق السلام المستدام، شاركت في عدد من جولات المشاورات وآخرها جولة المشاورات في السويد والتوصل إلى اتفاق ستوكهولم، وعبرت عن التزامها بتنفيذ بنود ذلك الاتفاق الذي يعد خطوة إيجابية نحو تأسيس إجراءات بناء الثقة والتخفيف من المعاناة الإنسانية للشعب اليمني وتحقيق السلام المستدام المنشود. ورغم المرونة الكبيرة التي أبدتها الحكومة اليمنية لإنقاذ ذلك الاتفاق، فإن تعنت الميليشيات الحوثية المسلحة واتباع سياسة المماطلة وخداع المجتمع الدولي وإطالة أمد الحرب والمعاناة قد تسبب في تقويض جهود السلام التي ترعاها الأمم المتحدة عبر مبعوثها الخاص، السيد مارتن غريفيث، وبدعم من المجلس للوصول إلى تسوية سياسية شاملة مبنية على المرجعيات المتفق عليها، تلبي تطلعات كل أبناء الشعب اليمني والشروع في بناء يمن اتحادي جديد يقوم على مبادئ العدالة والمساواة واحترام القانون والحكم الرشيد وتأسيس الشراكة الوطنية ونهج خيار السلام بدلاً عن الحرب والدمار.

وفي ضوء ما تم الاتفاق عليه في اجتماع أعضاء لجنة تنسيق إعادة الانتشار في الحديدة، ذلك الاجتماع المُشترك السادس في الفترة من ٨ إلى ٩ أيلول/سبتمبر من هذا العام، إلا أنه يساورنا قلق بالغ حول ما تتعرض له المديريات في محافظة الحديدة من قصف مدفعي متواصل وعمليات تسلل وخرق لوقف إطلاق النار وانتهاكات من قبل الميليشيات الحوثية وقنص واستهداف للمدنيين في خرق صارخ لقواعد القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وعلى تلك الميليشيات الالتزام بتنفيذ اتفاق ستوكهولم بكافة مكوناته، بما في ذلك اتفاق الحديدة، وسرعة إعادة الانتشار حسب مفهوم العمليات المتفق عليه وتفعيل آلية

الرقابة الثلاثية وإطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين والمخفيين قسراً ورفع الحصار عن مدينة تعز.

تسعى الحكومة اليمنية إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والإنسانية، وعلى رأس ذلك زيادة إيرادات الدولة لتمكينها من دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية في كافة محافظات الجمهورية، وكذلك ضمان استيفاء شحنات الوقود المستوردة لمعايير السلامة والمعايير الفنية والقانونية التي تغطي كافة أنحاء الجمهورية، إضافة إلى التحقق من مصدر شحنات الوقود للحد من نقص الوقود في السوق المحلية ومنع التلاعب بأسعاره. ومنذ انقلاب الميليشيات الحوثية على سلطة الدولة، وهي تقوم بتحصيل الضرائب وفرض الرسوم غير القانونية على مستوردي المشتقات النفطية. وتدعو الحكومة اليمنية الأمم المتحدة ووكالاتها إلى تحمل المسؤولية والقيام بدورها الإنساني والمهني في إلزام الميليشيات الحوثية بعدم عرقلة جهود الحكومة اليمنية الهادفة إلى التخفيف من معاناة الشعب اليمني في هذه الظروف الصعبة ورفع كافة القيود والعراقيل أمام إيصال المساعدات الإنسانية إلى الفئات المحتاجة، كما نطالب باتخاذ الإجراءات العقابية وممارسة الضغوط لردع الميليشيات الحوثية من اختلاق أزمات المشتقات النفطية وزيادة تعقيد الوضع الإنساني وإجبار التجار على مخالفة التوجيهات الصادرة عن الحكومة اليمنية.

نحذر من استمرار الميليشيات الحوثية رفض السماح لفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة من تقييم حالة خزان صافر العائم والذي يحوي ١,١٤ مليون برميل من النفط الخام، الأمر الذي يهدد بحدوث كارثة بيئية خطيرة لا يُحمد عقباها في البحر الأحمر. وإذ نستغرب استمرار صمت المجتمع الدولي حيال ذلك، فإننا ندعو مجدداً الأمين العام ومجلس الأمن للتدخل وبشكل عاجل واتخاذ الإجراءات اللازمة والمطلوبة للضغط على الميليشيات الحوثية والسماح للفريق الفني بالوصول وتقييم الحالة الفنية للخزان وتلافي حدوث كارثة بحرية ستؤثر على اليمن والإقليم.

لقد ألحقت إيران ضررا بالغا باليمن والمنطقة واضطلعت بدور تخريبي خطير حيث تقوم بتسليح وتمويل الميليشيات الحوثية التي ترفع شعار الثورة الإيرانية. وتنتهج تلك الميليشيات أساليب القمع والتنكيل والتعذيب وقد حولت بعض المناطقة في اليمن إلى منصات لإطلاق الصواريخ لتهديد أمن دول الجوار والملاحة الدولية في البحر الأحمر والإخلال بالأمن والسلم الإقليميين والدوليين. وتؤكد التقارير الأممية حجم الدعم الذي تتلقاه تلك الميليشيات من إيران. ويشهد اليمن، بسبب انقلاب الميليشيات الحوثية، أسوأ كارثة إنسانية في العالم، ولا تزال تلك الميليشيات مستمرة في انتهاكاتها المتمثلة في نهب المساعدات الإغاثية وقصف صوامع الغلال والتوسع في محاصرة المدن والقرى والاعتداء على المدنيين والمناطق السكنية وزراعة الألغام وتجنيد الأطفال وتفجير منازل المعارضين واستهداف الصحفيين والاعتقال التعسفي وخطف وإخفاء الناشطين السياسيين والحقوقيين واحتجاز مديري وموظفي البنوك ورجال الأعمال من دون أي مبرر قانوني، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

وقبل أن أختتم، السيد الرئيس، أود أن أؤكد هنا بأن إجراء أي مشاورات قادمة لا يمكن أن يتم من دون تنفيذ اتفاق الحديدة. وندعو المجلس إلى تحمل مسؤولياته في تنفيذ هذا الاتفاق ومكوناته الأخرى من دون أي تأخير. كما أود أن أؤكد هنا بأن الحكومة اليمنية قدمت وتقدم كل التسهيلات للمنظمات الدولية ووكالاتها في تنفيذ جميع أنشطتها وهي على استعداد لتقديم المزيد من التعاون والمزيد من الدعم والمزيد من التسهيل من دون أي عراقيل. وليس هناك أي تعطيل لهذه الأنشطة. وقد أوضحنا ملابسات هذه المسألة في ردنا على مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية.

إن معالجة الصراع في اليمن تكمن في إنهاء الانقلاب واستعادة مؤسسات الدولة المختطفة. ونطالب المجلس مجددا بالعمل على تنفيذ قراراته ذات الصلة بالحالة في اليمن للوصول إلى تسوية سياسية شاملة تلبي تطلعات كل أبناء الشعب اليمني في تحقيق السلام المستدام المبني على المرجعيات المتفق عليها.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.